

مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع
قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية
(دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية)

**The Ability of Computerized Accounting Information
Systems to Agree with Fair Value Disclosure
Requirement for Financial Instrument
(A Field Study in the Kuwaiti Public Shareholding
Companies)**

إعداد الطالب

ثامر عبدالله ناصر الرشيدى

الرقم الجامعي

(400920021)

إشراف

الدكتور يونس الشوبكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

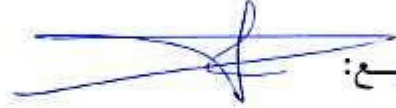
جامعة الشرق الأوسط

2012

التفويض

أنا ثامر عبد الله ناصر الرشيد أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: ثامر عبد الله ناصر الرشيد

التوقيع: 

التاريخ: 2 / 6 / 2012

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية (دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية) " وأجيزت بتاريخ 2 / 6 / 2012

<u>التوقيع</u>	<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>	<u>الاسم</u>
	رئيساً ومشرفاً	الدكتور يونس عليان الشويكي
	عضواً داخلياً	الدكتور مضر علي عبداللطيف
	مناقشاً خارجياً	الاستاذ الدكتور صالح خليل العقدة

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي ألهمني الطموح والصبر والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان للدكتور يونس الشوبكي الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة ونصائحه القيمة.

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطبيها، كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة ونوابه الأفاضل على جهودهم الكبيرة في رعاية طلاب هذا الصرح العلمي الكبير.

الإهداء

أقدم ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع إلى:

وطني العزيز الكويت

إلى الانسان الذي أعطى ولم ينتظر الرد فكان لمواقفه أكبر الأثر في نفسي

والدي

إلى الإنسانية التي منحت حياتي الثقة والأمل فكانت على الوعد دائما

والدتي

إلى باعثة العزم والتصميم والمثابرة وناظرة حلم المستقبل يتحقق

زوجتي

إلى عنوان الوفاء في يوم الوفاء أهديهم محبتي وإخلاصي ووفائي

أشقائي وشقيقتي

الأصدقاء أينما كانوا وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	تفويض الجامعة
ح	إجازة الرسالة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة	
2	1-1 تمهيد
4	2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها
5	3-1 فرضيات الدراسة
6	4-1 أهداف الدراسة
7	5-1 أهمية الدراسة
8	6-1 المصطلحات الإجرائية
9	7-1 حدود الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار النظري	
11	1-2 تمهيد
13	2-2 النظام
14	3-2 مفهوم النظام
15	4-2 خصائص النظام
16	5-2 نظام المعلومات

17	6-2 مكونات نظام المعلومات
19	7-2 نظام المعلومات المحاسبي
23	8-2 عناصر ومكونات النظام المحاسبي
26	9-2 خصائص المعلومات المحاسبية
28	10-2 مكونات النظام المحاسبي
33	11-2 خصائص النظام المحاسبي
34	12-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
38	13-2 الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي
39	14-2 مواصفات النظام المحاسبي المحوسب
40	15-2 الأنظمة الجزئية لنظام المعلومات المحاسبية
43	16-2 مفهوم القيم العادلة
46	17-2 القياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة
48	18-2 التغيرات المتعلقة بالعرض والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة
50	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
64	1-3 منهج الدراسة
65	2-3 مجتمع الدراسة وعينتها
67	3-3 أدوات الدراسة
68	4-3 صدق الأداة
68	5-3 ثبات الأداة
70	6-3 الأساليب الإحصائية
71	7-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات
الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات	
74	1-4 خصائص عينة الدراسة للمديرين الماليين والمدققين
78	2-4 نتائج الإحصاء الوصفي
88	3-4 نتائج اختبار الفرضيات
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	

95	1-5 النتائج
97	2-5 التوصيات
المراجع والملاحق	
100	المراجع باللغة العربية
106	المراجع باللغة الاجنبية
109	ملحق رقم (1) استبانة الدراسة
113	ملحق رقم (2) أسماء محكمي استبانة الدراسة
114	ملحق رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
66	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	الجدول (3- 1)
69	قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة	الجدول (3- 2)
74	توزيع عينتي الدراسة من المديرين الماليين والمدققين	الجدول (4- 1)
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مدققي الحسابات على السؤال الأول	الجدول (4- 2)
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مدققي الحسابات على السؤال الثاني	الجدول (4- 3)
83	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المديرين الماليين على السؤال الأول	الجدول (4- 4)
86	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المديرين الماليين على السؤال الثاني	الجدول (4- 5)
88	نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى	الجدول (4- 6)
89	نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية	الجدول (4- 7)
91	نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة	الجدول (4- 8)
92	نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة	الجدول (4- 9)

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
17	مكونات نظام المعلومات	الشكل (2- 1)
21	الدورة المحاسبية	الشكل (2- 2)

المخلص

مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية (دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية)

إعداد: ثامر عبد الله الرشيد

إشراف: الدكتور يونس الشويكي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وكذلك مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت. ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، تم استخدام استبانة خطية تم توزيعها على عينة شملت (89) مديراً مالياً و(66) مدققاً.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: التأكيد على أهمية استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بجعل الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة فيها متوافقة مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية.

Abstract**The Ability of Computerized Accounting Information Systems to Agree with Fair Value Disclosure Requirement for Financial Instrument****(A Field Study in the Kuwaiti Public Shareholding Companies)****Prepared By: Thamer Rashidy****Supervised By: Dr. Younes Alshobaki**

The study aimed to identify the ability of computerized accounting information systems to agree with fair value disclosure requirement for financial instrument in Kuwaiti public shareholding companies from view of financial managers in these companies and also from the view of auditors working in Kuwaiti auditing firms. To achieve this goal the researcher dealt with two types of data: the primary and secondary ones. A questionnaire was distributed to the sample of the study which consisted of (89) financial manager and (66) auditors.

The findings of the study showed that the computerized accounting systems applied in the Kuwaiti public shareholding companies listed in the Kuwaiti stock market are able to abide with fair value disclosure according to the International Financial Reporting Standards (IFRS) from the view of the auditors, and also from the view of the financial managers.

Given the findings of the study, the following recommendations have been suggested: It is important that the public shareholding companies listed in the Kuwaiti stock market keep on making the applied computerized accounting systems abid with fair value disclosure according to the (IFRS).

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 المصطلحات الإجرائية

7-1 حدود الدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

تميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين بظهور تطورات كبيرة في عالم المعلومات والاتصالات، أدت إلى التوسع في استخدام الحاسوب وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في إنجاز مختلف الأعمال في الشركة بهدف التحكم في الكم الكبير من المعلومات اللازمة لإدارتها خصوصا في ظروف المنافسة الشديدة.

وأدى ظهور العولمة والتغيرات في بيئة الأعمال والتطور الكبير إلى إعادة النظر في المعالجات المحاسبية، ونتيجة لوجود الحواسيب وعمليات الحوسبة واسعة الانتشار، الأمر الذي جعل من المعلومات المالية أكثر تعقيدا، وأوجب قيام المحاسبين بضرورة التكيف ومجاراة الأمور الجديدة بزيادة معرفتهم في مجال نظم المعلومات، للتأقلم مع بيئة الأعمال المتغيرة بشكل مستمر، والأخذ بعين الاعتبار تأثير بيئة تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة.

وإن المتتبع لتطور الفكر المحاسبي يستطيع الحكم على أن المعرفة المحاسبية تتسم بخاصيتين متلازمتين هما: الاستمرارية والتغير، وهذا على الصعيدين التطبيقي والنظري. فالاستمرارية تشير إلى تراكم الخبرات وتكون القواعد والأعراف المحاسبية بمرور الزمن بعد ثبوت منفعتها عمليا وتقبلها نظريا، أما خاصية التغير فتشير إلى قدرتها على مواكبة

التطور في بيئة الأعمال نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية وتكنولوجية هدفها الأساسي في النهاية تكوين نظرية محاسبية شاملة (السعدني، 2007).

يسهم نظام المعلومات المحاسبية بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل الشركة وخارجها ولكي تحقق المعلومات فوائدها المرجوة ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة تقدم في التوقيت المناسب، وهذا يعني ضرورة الأخذ بأحداث تقنية مناسبة للمعلومات لذا تستخدم المنظمات الحاسبات الإلكترونية في تشغيل بياناتها، وذلك لما توفره من سرعة ودقة في تشغيل وتداول تلك البيانات، وهذا بالتالي أثر كثيرا في عملية اتخاذ القرارات (الشريف، 2000، ص52).

بالرغم من المزايا الكثيرة التي يحققها استخدام الحاسوب إلا أنه يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عند إعداد الحسابات المعدة إلكترونيا مما يخلف صعوبات متعددة أدت إلى ضرورة الاهتمام بكفاءة وفعالية عمليات الأتمتة. وبناءً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وكذلك مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

تبرز مشكلة الدراسة لمعرفة مدى قدرة الشركات الكويتية على جعل أنظمتها المحاسبية قادرة على التعامل مع معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بآليات الإفصاح والقياس الموجهة نحو القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية، يستطيع مواكبة مع أي تغييرات تطرأ على القيمة العادلة ويضمن استمرارية الشركات ونموها وبقائها في السوق. ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما مستوى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت؟

السؤال الثاني: ما مستوى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت؟

السؤال الثالث: ما مستوى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على التوافق مع قواعد القياس

المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من

وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة؟

السؤال الرابع: ما مستوى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات

المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على التوافق مع قواعد

الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية

الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة؟

1-3 فرضيات الدراسة

بالاستناد إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها فإنه يمكن صياغة عدد من الفرضيات العدمية، وذلك

على الشكل التالي:

الفرضية الأولى: أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة

المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية غير قادرة على التوافق مع قواعد القياس

المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من

وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

الفرضية الثانية: أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة

المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية غير قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح

المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من

وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

الفرضية الثالثة: أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية غير قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

الفرضية الرابعة: أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية غير قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

1-4 أهداف الدراسة

بناء على المشكلة المطروحة فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مدى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

2- التعرف على آراء مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لتحديد الجوانب الإيجابية القادرة على إحداث التوافق مع آليات الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة.

5-1 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتصدى لموضوع يتعلق باستخدام النظام المحاسبي الذي لم يتغير من إذ جوهر المفهوم، إذ إن الانتقال من الآلية اليدوية إلى الآلية المحوسبة جعل عملية مراقبة النظام والسيطرة عليه عملية صعبة ومعقدة ودقيقة لأبعد الحدود، وخصوصاً في ظهور استخدام معايير المحاسبة الموجه نحو القيمة العادلة. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تأتي لحاجة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لزيادة الوعي باستخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة من خلال التعرف على مدى توافقها مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة، وكذلك مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وهي بذلك تساعد هذه الشركات في هذا المجال. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تتبع من الاعتبارات التالية:

1- المساهمة في تكوين قاعدة معلومات وبيانات تساعد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في تحسين قدراتها في التعامل مع التطور الحاصل في البيئة التكنولوجية الحديثة والأنظمة المحاسبية المحوسبة وكذلك في التوافق مع طرق القياس والإفصاح بواسطة القيمة العادلة، بعد أن كانت مصممة للقياس والإفصاح في ظل البيئة التجارية التقليدية وبواسطة التكلفة التاريخية.

2- إمكانية ربط ما يتوصل إليه الباحث مع الدراسات المعاصرة ذات العلاقة، بما يؤدي إلى معالجة الثغرات وأوجه النقص في هذه الدراسات، فيما يتعلق بالتأكيد على أهمية التوافق مع آليات الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة.

6-1 المصطلحات الإجرائية

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة وكما يلي:

نظام المعلومات المحاسبية: هو أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها بعضاً بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية، وبما يخدم تحقيق أهدافها (يحيى، والحبيطي، 2003، ص 41).

القيمة العادلة: هي المبلغ الذي تتم مقايضة الأصل به، أو تسوية الالتزام المالي بين الأطراف الراغبة والمطلعة وذلك معاملة تجارية متساوية القوى (أبوغزالة، 2010، ص 129).

القياس المحاسبي للاستثمارات: هي عملية يتم من خلالها تقييم الاستثمارات على أساس معايير موضوعية مسبقاً لاستثمارات بصورة فعالة (أبوغزالة، 2010، ص 470).

الإفصاح المحاسبي: هي المعلومات الأيضاحية المقدمة مع البيانات المالية سواء في شكل أيضاحات أو جداول مرفقة وتعد جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات (أبوغزالة، 2010، ص 97).

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: هو نظام يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وعلى أجهزة الحاسوب في حوسبة المعلومات لتحل محل أنظمة دليل حفظ المعلومات، أي أنه يعني استخدام أجهزة الحاسوب لإدخال المعلومات والتعامل مع أنظمة المعلومات في المنظمات والشركات المختلفة، على نحو يمكن هذه الشركات من الحصول على البيانات، وحفظها وتحويلها بمساعدة أجهزة الحاسوب (Dalci & Tanis، 2009، p: 45).

سوق الكويت للأوراق المالية: هي السوق التي تتعامل في الاستثمار المالي في دولة الكويت المتعلق بالأوراق المالية (الأسهم والسندات) سواء عند إصدارها لأول مرة أو عند تداولها بعد ذلك (سوق الكويت للأوراق المالية، 2010).

7-1 حدود الدراسة

- 1- الحدود المكانية: تشمل الشركات المساهمة العامة المدرجة أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية في عام 2011، وكذلك مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة في عام 2011.
- 2- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر تشرين الثاني 2011 وحتى شباط 2012.
- 3- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على آراء مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

- 1-2 تمهيد
- 2-2 النظام
- 3-2 مفهوم النظام
- 4-2 خصائص النظام
- 5-2 نظام المعلومات
- 6-2 مكونات نظام المعلومات
- 7-2 نظام المعلومات المحاسبي
- 8-2 عناصر ومكونات النظام المحاسبي
- 9-2 خصائص المعلومات المحاسبية
- 10-2 مكونات النظام المحاسبي
- 11-2 خصائص النظام المحاسبي
- 12-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- 13-2 الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي
- 14-2 مواصفات النظام المحاسبي المحوسب
- 15-2 الأنظمة الجزئية لنظام المعلومات المحاسبية
- 16-2 مفهوم القيم العادلة
- 17-2 القياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة
- 18-2 التغيرات المتعلقة بالعرض والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

- الدراسات باللغة العربية
- الدراسات باللغة الانجليزية
- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالأطر المختلفة المتعلقة بالنظام المحاسبي، وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يُعدُّ أساساً للدراسة الميدانية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين إذ تناول الأول الإطار النظري للدراسة وشمل المفاهيم الخاصة بالنظام بشكل عام وخصائصه ومكونات نظام المعلومات، كما تم في هذا المبحث التحدث عن النظام المحاسبي من إذ مفهومه وعناصره ومكوناته ومكوناته ووظائفه واستخدام الحاسب الآلي فيه، إضافة إلى بيان المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة والقياس والإفصاح، فيما خصص المبحث الثاني لمراجعة أهم الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري

1-2 تمهيد

يشهد العالم تطوراً هائلاً في تكنولوجيا الحاسب الإلكتروني، وما أحدثته هذه التكنولوجيا من تغييرات جوهرية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، إذ تقدم هذه التكنولوجيا إمكانيات هائلة ومميزات ذات أهمية بالغة، من قدرة على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية، وقدرة على تشغيل البيانات المحاسبية بسرعة فائقة ودقة عالية،

بالإضافة إلى التطور في مجال الشبكات الداخلية والخارجية، إذ يمكن من خلال الشبكات الداخلية ربط جميع أقسام وإدارات وفروع الشركة، ومن خلال الشبكات الخارجية ربط الشركة بالأطراف الخارجية من عملاء وموردين وحكومة وغيرهم من الأطراف، ومن أهم الأمثلة على ذلك الشبكة العنكبوتية (Internet). وبالإضافة لهذه الإمكانيات الهائلة وغيرها، يمثل ظهور الشركات العملاقة والاندماجات وغيرها من الكيانات التي تستخدم نظم معلومات محاسبية ضخمة، وكذلك زيادة حدة المنافسة المستمرة بين معظم هذه الشركات ونمو التجارة الدولية واتفاقية الجات (GATT) وثورة المعلومات، كل ذلك ساعد على سرعة انتشار استخدام الحاسب الإلكتروني في نظم المعلومات المحاسبية.

كما فرضت شدة المنافسة والتطور التكنولوجي السريع في عالم الأعمال تحديات كبيرة وتغيرات معقدة، مما يتطلب من المنظمات التركيز على أهمية الإدراك السليم لهذه التحديات، والتقدير الصحيح والواقعي لفرص التعامل معها، فمسألة بقاء الشركة ونموها أصبحت صعبة وحرجة، وتستدعي تضافر الجهود وتكاملها وتناسقها على مختلف المستويات، إذ إن نظم المعلومات الإدارية تقوم بدور مهم في تزويد الشركات بالمعلومات التي يستعملونها في اتخاذ القرارات الرشيدة، التي تقود الشركة إلى برّ الأمان، وأحد الأنظمة الجزئية المكونة لنظم المعلومات الإدارية هو نظام المعلومات المحاسبي الذي يكتسب أهمية بالغة كنظام جزئي داخل الشركة، إذ يعتمد على مخرجاته في اتخاذ العديد من القرارات (العدلوني، 2002، ص6).

2-2 النظام

تشكل الشركة في حدّ ذاتها نظاماً مفتوحاً على البيئة الخارجية، وحتى تضمن الترابط والانسجام بين أجزائها وأفرادها يجب أن تتعامل معهم على أنهم كذلك أنظمة جزئية منها، إذ يتم انتقال المعلومة فيما بينهم عن طريق الاتصال بين النظام الذي ينتج المعلومة (مخرجات) والنظام الذي يستعملها (مدخلات) وعن طريق التغذية العكسية (البكري، 2008، ص 20).

وتعدّ المعلومات أساساً لاتخاذ القرار، ولكي يكون القرار جيداً وصائباً إلى حدّ ما يجب أن يعتمد على معلومات ملائمة، من بينها المعلومات المحاسبية والتي تأخذ قدراً من الأهمية لا يقل عن المعلومات الإدارية الأخرى، وقد تكون المعلومات المحاسبية كثيرة داخل الشركة الواحدة، لهذا يجب تصنيفها حسب ما يحتاج إليه متخذ القرار والأطراف الخارجية، كما يجب العمل المستمر من أجل تحقيق شروطها، ومن بين الحلول المعتمدة حوسبة نظام المعلومات المحاسبي، لكن هذا لا يعني أن تبحث الشركة دوماً عن معلومات محاسبية ذات جودة عالية دون الانتباه إلى التكاليف التي تولدها هذه الحوسبة، فالمقابلة بين عائد نظام المعلومات المحاسبي الآلي أو اليدوي والتكاليف المنجّرة عنه أمر بالغ الأهمية لضمان كفاءة وفعالية سير العمل داخل الشركة (الشريف، 2000، ص 54).

ويرى الباحث أن الهدف من استعمال النظام المحاسبي هو تدعيم جميع وظائف الشركة، هذه الوظائف مترابطة مع بعضها بعضاً، والشركة تبحث دوماً عن إيجاد الطريقة المثلى لتحقيق الانسجام بينها، خصوصاً وأنّ النشاط الذي تقوم به يتسم بدرجة من التعقيد والتداخل، وهذا ما يجعل الشركة تستعمل المحاسبة كأداة لحساب الإيرادات والتكاليف

والنتائج المتعلقة باستغلالها العادي والاستثنائي، واستعمالها كذلك كأداة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

2-3 مفهوم النظام

النظام هو مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف، ويتألف النظام من مجموعة من العناصر المادية (آلات، معدات، محركات، قطع غيار وغيرها) أو الخطوات الإدارية (تخطيط، تنظيم، رقابة، توجيه)، وقد يكون العنصر بسيطاً أو مركباً يشكل نظاماً يتفرع من النظام الكلي، أساسياً أو ثانوياً، إذ ترتبط هذه العناصر مع بعضها بعلاقات تبادلية، إذ يؤدي كل منها دوره بغية تحقيق الغاية التي ينشدها النظام، وتجمع عناصر النظام والعلاقات فيما بينها في إطار يشكل حدود النظام مميزاً النظام عن بيئته، فالنظام شيء له هوية، نشاط، وظيفة، وغاية، وهو مجهز بهيكل، يتطور مع الزمن داخل المحيط (قاسم، 2008، ص 18).

ويشير (القشي، 2003، ص 26) إلى أن النظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها بعضاً بصورة منتظمة ومتفاعلة مع بعضها بعضاً ومع البيئة المحيطة، إذ تشكل نظاماً متكاملًا يسعى لتحقيق الأهداف المرجوة، والنظام يكون محكوماً بسياسات وإجراءات يتم اتباعها بشكل دائم وروتيني، سواء كان النظام يدوياً أو محوسباً، بالإضافة لذلك فإن السياسات والإجراءات تتم مراقبتها للتأكد من عدم مخالفة الإجراءات واختراق للسياسات الموضوعة.

2-4 خصائص النظام

يشير (حسين، 2002، ص12) إلى أن النظام يتمتع بمجموعة من الخصائص تظهر بما يلي:

- 1- **التنظيم:** فعناصر النظام مرتبة بشكل يساهم في تحقيق هدف النظام، فمثلاً نظام الحاسوب يتألف من وحدة معالجة مركزية، وحدة إدخال، وحدة إخراج، وحدة تخزين، وعند ربط هذه الوحدات مع بعضها فإنها تعمل بطريقة منظمة تحقق الهدف المنشود.
- 2- **التفاعل:** النظام يؤثر ويتأثر بالمحيط ويتميز بقدرة عناصره على التفاعل مع بعضها بعضاً، فعلى كل عنصر أن يؤدي دوره، ويتفاعل مع غيره من العناصر من أجل تحقيق هدف النظام، ففي نظام الحاسوب لا بد وأن تتفاعل وحدة المعالجة المركزية مع ما تم إدخاله من بيانات عبر وحدة الإدخال ليتم الحصول على المخرجات المطلوبة.
- 3- **التكافل:** ويقصد به مدى اعتماد كل عنصر من عناصر النظام على عمل العنصر الآخر في أداء عمله في النظام، ففي نظام الحاسوب فإن وحدة المعالجة المركزية تعتمد على وحدة إدخال البيانات لتتمكن من القيام بدورها بالشكل الأمثل.
- 4- **التكامل:** فالنظام الكلي ينقسم إلى أنظمة جزئية والتي تنقسم بدورها إلى أنظمة فرعية أصغر، أي كل نظام محتوى في نظام أكبر منه، إذ إن كل عنصر من عناصر النظام يعمل بطريقة تتكامل مع عمل العنصر الآخر بغية تحقيق الهدف النهائي للنظام، كأن تنجز وثيقة على مراحل متعددة لدى عدة موظفين وعلى التسلسل في الشركة ما، وأن لكل نظام غاية مركزية يعمل على تحقيقها.

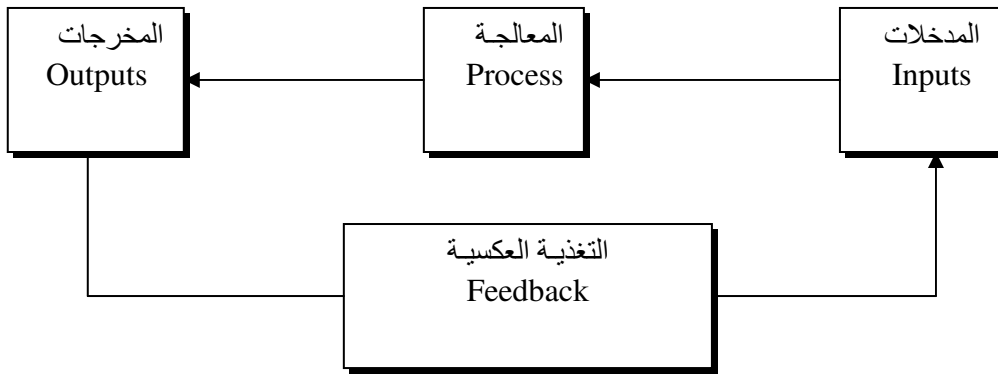
2-5 نظام المعلومات

يعدّ نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار، ونظام المعلومات هو مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم، من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم (قاسم، 2008، ص19).

والمعلومة هي عبارة عن بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكلة معينة أو الإجابة عن سؤال معين، والبيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً، إذ يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرار (قاسم، 2008، ص15).

2-6 مكونات نظام المعلومات

يشير (الدهراوي، ومحمد، 2000، ص4) إلى أن نظام المعلومات يتكون من المدخلات، المعالجة، المخرجات، التخزين، والتغذية العكسية، كما هو موضح في شكل رقم (1-2) التالي:



شكل رقم (1-2)

مكونات نظام المعلومات

المصدر: الدهراوي، ومحمد، (2000)، ص4.

1- المدخلات: هي العناصر التي تدخل في عملية المعالجة وتؤثر في النظام وتكون مستمدة من البيئة التي توجد فيها، وتشكل مدخلات النظام نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام، والتي تتم عن طريق عملية التجميع، والتي تشمل تسجيل، تصنيف، وترميز الظواهر أو الأشياء كما هي موجودة على حالها لفترات زمنية معينة، وتكون ممثلة في شكل مواد أولية، عمالة، رأس مال، معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى، ومصادر الحصول عليها يكون من: (دهراوي، ومحمد،

(2010)

أ- مصادر داخلية تشكل مجموعة نشاطات الشركة الإدارية أو الفنية.

ب- مصادر خارجية تتعلق بالمحيط الخارجي للشركة مثل السوق، الزبائن، الموردين، المنافسين، والقانون.

2- التخزين: هي عملية حفظ البيانات أو المعلومات لاستعمالها في وقت لاحق، وهناك وسائل تخزين كلاسيكية كسجلات الأرشيف، ووسائل تكنولوجية كالأسطوانة المرنة أو المضغوطة أو داخل جهاز الحاسب الآلي (Williams & Sawyer، 2008، p: 124).

3- المعالجة: وهي الجانب الفني من النظام والتي تمثل التحويلات التي تطرأ على المدخلات للوصول إلى مخرجات، إذ يُحدث تفاعلاً بين عناصر النظام المختلفة من ناحية وبينها وبين مدخلاته من ناحية أخرى، وتمثل المعالجة حالة من التفاعل المحدد (والذي يتم التحكم به) وجميع العمليات الحسابية والمنطقية التي تجري على المدخلات لتحويلها إلى مخرجات، وعادة ما تعتمد عملية المعالجة على ما يلي: (العجمي، 2011، ص21)

أ- النماذج الرياضية، الإحصائية، الاحتمالية، تحليل البيانات، والمنحنيات البيانية.

ب- النماذج المشتقة من بحوث العمليات.

ج- النماذج المحاسبية، محاسبة التكاليف، المحاسبة العامة وغيرها.

د- النماذج الاقتصادية، كداول المدخلات والمخرجات.

هـ- كما يمكن لعملية المعالجة أن تتم باستعمال الحواسيب (برامج، برمجيات)،

وهذه الطريقة سريعة تسمح بكسب الوقت وتعطي مصداقية أكبر للمعلومة.

4- المخرجات: وهي كل ما يحتاجه متخذ القرار من نتائج عملية المعالجة التي تمت داخل النظام، وهي التي يتم الحصول عليها من المدخلات التي خضعت لعمليات المعالجة، وتمثل المخرجات الناتج النهائي لتفاعل مكونات النظام والذي يذهب إلى البيئة المحيطة، أو إلى نظم أخرى والتي قد تكون منتجاً نهائياً أو وسيطاً أو معلومات، تستخدم في اتخاذ القرارات أو كبيانات لنظام معلومات آخر (بكري، 2008، ص 67).

5- التغذية العكسية: وتهدف إلى ضبط عمليات النظام لتكون المخرجات موافقة للأهداف، وتعمل على تقييم النتائج، وهي تعدّ أحد أهم الأنواع الرقابية للتأكد من السير السليم للخطط الموضوعية، والتأكد من عدم وجود خرق أو تجاوز للإجراءات والسياسات (Williams & Sawyer، 2008، p: 124).

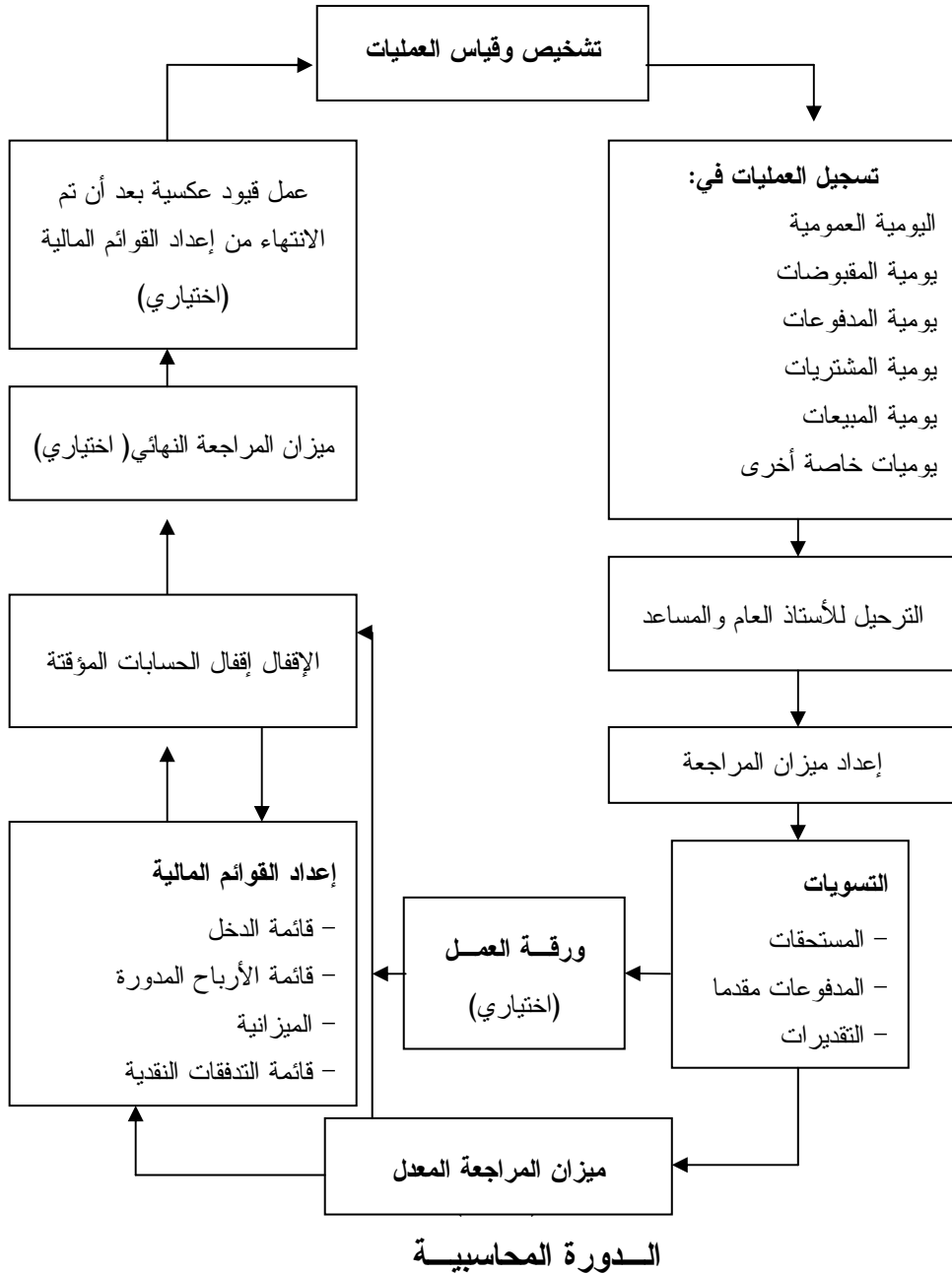
7-2 نظام المعلومات المحاسبي

يعد النظام المحاسبي الجيد من المتطلبات اللازمة لإمداد الإدارة والإطراف الأخرى، بالبيانات والمعلومات المطلوبة لتحليل الأعمال واتخاذ القرارات بعدّه نظاماً للمعلومات، ولقد كان النظام المحاسبي في الماضي مجرد أداة لبيان طبيعة العمليات ذات الطابع المالي التي تمارسها الشركات، وتسجيل هذه العمليات دفترياً وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، ولكن أصبح ينظر إليه في الحاضر والمستقبل إلى جانب كونه أداة للتسجيل الدفترى للعمليات على أنه نظام لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة، ويوفر

الأساس المطلوب لاتخاذ القرارات ويساعد في إعداد تقارير متابعة دورية تساعد بدورها على تحقيق رقابة فعالة (عبدالله، 2010، ص 165).

النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة، في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة، في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار (قاسم، 2008، ص 147).

ويُعد النظام المحاسبي بمثابة الدورة المحاسبية المتكاملة والعمل المحاسبي الشامل الذي تطبقه الوحدة الاقتصادية، استناداً إلى المبادئ والقواعد والأعراف المحاسبية المقبولة في الوسط المحاسبي، وتعدّ الدورة المحاسبية من الضروريات المتعارف والمتفق عليها في علم المحاسبة، وهي عبارة عن الإجراءات المحاسبية المتبعة في أي مؤسسة لتسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية، والشكل التالي رقم (2-2) يوضح تلك الدورة.



المصدر:

- Kieso, and Wwygandt (2001), P:73.

ويرى (جمعة، والعريبي، 2004، ص56) أنه لا بد لأي نظام محاسبي كفاء أن يحوي الأمور الآتية:

1- المصطلحات الأساسية Basic Terminology: هنالك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جدا، ولا بد أن يحويها النظام المحاسبي وأن يعمل وفقا لها.

2- المدين والدائن Debits & Credits: إذ إن جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم المدين والدائن، بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط، هما المدين والدائن ويجب تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال.

3- المعادلة الأساسية Basic Equation: كما هو معروف بنظام القيد المزدوج، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساوٍ له بالكم، والعكس صحيح، وهذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية: الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية.

4- هيكلية القوائم المالية وقوائم حقوق الملكية: إذ يتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المدورة في القسم المخصص لحقوق الملكية في الميزانية العمومية، كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المدورة، ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل، وفي نهاية الفترة المالية، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح المدورة، ومن ثم فإن أي اختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر في حقوق الملكية.

ويرى الباحث أن النظام المحاسبي هو مجموعة من الموارد المالية والبشرية في الشركة والمسؤولة عن تحضير المعلومات المالية، وهو يهدف إلى توفير معلومات عن طبيعة وأوجه نشاط الشركة، وعن نتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة

هي السنة المالية، إذ يهتم بمعالجة البيانات المالية القابلة للقياس، وهذه البيانات إما أن تكون تاريخية أو مستقبلية تعتمد على التنبؤ والتقدير، والمعلومات التي ينتجها تكون في شكل قوائم مالية وتقارير محاسبية كجداول حسابات النتائج والميزانية، التي تحتاجها الأطراف الخارجية المتعاملة مع الشركة، كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة، إضافة إلى توفير معلومات تساعد في حماية أموال المؤسسة وحماية أصولها والرقابة عليها.

2-8 عناصر ومقومات النظام المحاسبي

إن النظام المحاسبي تحكمه عدة عناصر تعبر عن الأدوات والإجراءات التي يتكون منها والتي تشترك بها جميع النظم المحاسبية، وهي تعمل وفق قواعد ومحددات ومستندات وهذه العناصر هي: (جعفر، 2006، ص56-59)

1- المجموعة المستندية: وتشمل المستندات المستخدمة في الشركة والتي تحوي بيانات عن العمليات المالية بين الشركة والأطراف الخارجية، والمستند عبارة عن وثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية، مثل مستند القبض والصرف والقيود والشيكات والفواتير والإيصالات وغيرها، وتعدّ المستندات ذات أهمية لأنها دليل إثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين الشركة والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم استخدامها أثناء عملية مراجعة الحسابات، وتنقسم المستندات إلى قسمين:

أ- المجموعة المستندية الداخلية: وهي مجموعة المستندات التي تعد داخل الشركة وهي محررة بمعرفة الشركة مثل صورة فاتورة البيع وأوامر الصرف والدفع الإشعارات والإيصالات.

ب- المجموعة المستندية الخارجية: وهي المستندات التي تعد خارج الوحدة المحاسبية، وهي محررة بمعرفة الغير وترد إليها كإثبات لوقوع عمليات مالية مع الغير مثل أصل فاتورة الشراء والكمبيالات والسندات الأذنية والشيكات.

2- المجموعة الدفترية والسجلات المحاسبية: وهي الدفاتر والسجلات التي تستخدمها الشركة سواء كانت دفاتر مالية أو دفاتر إحصائية، إذ يتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع البيانات المدونة في الوثائق، ويتم بها إثبات القيود وتبويب الحسابات، وتشمل دفاتر اليومية العامة والمساعدة التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية، ودفاتر الأستاذ العام والمساعد، وتستخدم في تصوير الحسابات، ودفاتر إعداد موازين المراجعة والجرد وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية، والسجلات التحليلية لاستخدام الأصول الثابتة والأجور وغيرها.

3- مجموعة التقارير المالية والكشوف: وهي مجموعة القوائم المالية التي تمثل قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي، وهذه القوائم تعد في قسم المحاسبة لتقديمها، إما إلى أصحاب المشروعات أو لعرضها على الجمهور أو تحتاجها الدولة، وهي تشمل التقارير الفورية والدورية التي تعد على أساس المستندات والسجلات المحاسبية، وتتضمن عرضاً وتحليلاً للبيانات المالية وتفسيراً لها.

4- مجموعة الإجراءات الرقابية: وهي مجموعة قواعد الضبط والرقابة الداخلية والإجراءات والسياسات المتخذة التي تنظم العمل المحاسبي في الشركة، التي تضمن تحقيق رقابة صارمة على معالجة العمليات المالية، وتبعد احتمالات حدوث الأخطاء أو ارتكاب الغش وتلافي الاختلاسات.

5- المنهاج المحاسبي أو دليل الحسابات: وهو قائمة منظمة أو جدول بأسماء وأرقام أو رموز الحسابات المفتوحة، ومصنفه في شكل مجموعات تمثل الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات، في دفتر الأستاذ الذي يتم إعداده في ضوء خطة معينة لتبويب الحسابات، إذ يبين الحسابات مبوبة ومرقمة بما يسهل عمل المحاسب في تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية وإعداد القوائم المالية، ويمكن القول بأن دليل الحسابات هو أداة لتصنيف العمليات المالية المختلفة، في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة تساعد في مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام.

6- وسائل تنفيذ العمل المحاسبي: وهي تحدد آلية تنفيذ العمل المحاسبي، فقد يتم تنفيذ العمل المحاسبي يدوياً أو آلياً بواسطة الحاسبات الآلية أو الإلكترونية (شرع، 2003، ص23).

ويرى الباحث أن النظام المحاسبي يمثل خطة تشمل مجموعة من الأعمال والإجراءات والترتيبات، والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة، والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة، المتمثلة في حصر وتجميع وتسجيل وتحليل وتبويب وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية، بشكل يكفل تحقيق

الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة، وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصلة المالية، والتي تقدم عليها الشركة خلال الفترة المحاسبية.

2-9 خصائص المعلومات المحاسبية

يشير (الراوي، 2008، ص 110-111) إلى أن أهم خصائص التي يجب أن

تتوافر في المعلومة المحاسبية هي:

1- **الحياد: Neutrality** وتعني هذه الخاصية ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي القوائم المالية على حساب المستخدمين الآخرين.

2- **قابلية التحقق منها: Verifiability** إذا تمت الاستعانة بأكثر من شخص أو جهة في قياس معلومات محاسبية محددة، فإن هؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات سوف يتوصلون إلى نفس النتيجة، إذا ما استخدمت نفس أساليب القياس المحاسبي.

3- **القابلية للمقارنة: Comparability** المعلومات المحاسبية تمكن المؤسسة من إجراء مقارنة لأدائها بين عام وآخر، كما يمكن لها أن تقارن أداءها بأداء المؤسسات الأخرى التي تعمل بنفس المجال الاقتصادي.

4- **التوقيت: Timeliness** ويقصد به أن تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، إذ تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المناسبة.

5- الشمولية: Completeness بمعنى أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات التي تفصح بشكل سليم وصادق عن موارد المؤسسة والتزاماتها، كما تشير إلى أنه يجب الإفصاح عن كل المعلومات التي تخص بدرجة كافية متطلبات الأهداف.

6- الدقة: Precision وهي تتعلق بدرجة خلو البيانات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي من الأخطاء، وترتبط هذه الأخطاء بالتسجيل والحساب.

7- الملاءمة: Pertinence وتشير إلى مدى ارتباط المعلومة بالوضعية التي يراد دراستها واتخاذ القرار بشأنها، أي مدى ملاءمة هذه المعلومة بعملية الاختيار بين البدائل المختلفة.

8- الوضوح: Clarity وتعبر عن مدى خلو البيانات من الغموض والتعقيد، وكيفية صياغة القوائم والتقارير.

9- القابلية للقياس: Measurability وتشير هذه الخاصية إلى إمكانية إعطاء تعبير كمي للمعلومات، وفي العادة فإن المعلومات المحاسبية كمية مثل تلك الموجودة في القوائم المالية، لكن يمكن إرفاق التقارير بمعلومات كيفية مهمة ضرورية في ترشيد القرار واختيار البديل.

وان هذه الصفات مقيدة بما يلي:

أ- الحكم الشخصي حول مدى كفايتها.

ب- أن لا تزيد الكلفة عن المنفعة.

وهذان الأمران مهمان عند تصميم المعلومات المحاسبي.

2-10 مكونات النظام المحاسبي

يتكون النظام المحاسبي مما يلي: (سليمان، وإسبر، 2008، ص 16)

1- المدخلات أو الأحداث المالية: وهي عبارة عن المعاملات ذات الطبيعة المالية، التي تتم في الشركة والموثقة بمستندات تثبت وقوعها بتاريخ محددة، وتشكل الأحداث الاقتصادية المعبر عنها بشكل نقدي المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي، وتنشأ هذه الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة لفعاليتها، وتتكون من أحداث اقتصادية تتم داخل الشركة وأحداث اقتصادية تتم خارج الشركة، أي علاقتها مع البيئة المحيطة، إذ يتم توثيق هذه الأحداث الاقتصادية، من خلال الوثائق والمستندات وتعد هذه الوثائق والمستندات الأساس في عملية التسجيل المحاسبي، وتعدّ الدليل على حدوث الأحداث الاقتصادية، كما أنها تقوم بعكس الأحداث الاقتصادية للشركة، لذلك تعد بمثابة المادة الخام التي تقوم بتزويد النظام المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة، وتلعب المستندات دوراً مهماً في النظام المحاسبي وفي فعالية دورة العمليات في الشركة للأسباب التالية:

- أ- تشكل الأساس لتحديد تدفق البيانات داخل الشركة من خلال تحديد أماكن نشوء هذه المستندات وانتقالها وأماكن حفظها.
- ب- تدل على حركة التدفقات المادية لأصول الشركة، فمثلاً تدل وثيقة الشحن على نقل البضاعة من الشركة إلى المتعاملين معها.
- ج- تستخدم كوسيلة لإثبات العمليات وتسجيلها في السجلات المحاسبية.

د- تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في الشركة والرقابة عليه فعدم وصول تقارير الاستلام يدل على أن أمر الشراء لم ينفذ بعد.

هـ- تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى فمثلا إعداد الفاتورة يتم بناءً على أمر البيع.

2- المعالجة: وتقوم عمليات المعالجة في النظام المحاسبي بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، إذ تخضع المدخلات للمعالجة والتسجيل والتبويب والتلخيص لقيود تلك المعاملات المالية، وتتضمن المعالجة في النظام المحاسبي استخدام الدفاتر اليومية والسجلات الأخرى، من أجل تأمين تسجيل دائم وحسب التسلسل الزمني لمدخلات النظام، فتستخدم اليوميات من أجل تسجيل العمليات المالية المحاسبية، أما السجلات فتستخدم لتسجيل بقية الأنواع من العمليات التي لا تعد عمليات مالية مثل سجلات المخازن، سجلات تسليم الشيكات، وهذه الدفاتر والسجلات متعارف عليها محاسبياً وهي إلزامية يفترض بالوحدة المحاسبية أن تمسكها عند تنظيم عملياتها، ويتم ترحيل القيود المحاسبية من واقع السجلات إلى حساباتها المختصة في سجل آخر يسمى بسجل الأستاذ، الذي يتألف من حسابات الأستاذ المساعد الذي يتضمن بيانات تفصيلية عن العمليات التي حدثت، وحسابات الأستاذ العام الذي يتضمن مجاميع إجمالية للعمليات وتستخدم لأغراض رقابية ولإعداد القوائم المالية، إذ يتم بعد الانتهاء من عملية الترحيل ترصيد الحسابات واستخراج أرصدها حسب طبيعة كل حساب، وذلك خلال فترات زمنية تتبع لطبيعة الحساب ولطبيعة الوحدة الاقتصادية، إذ إن لكل نظام محاسبي دليل حسابات ينظم تدفق المعلومات المحاسبية (عريبي، 2011، ص 17-18)

3- المخرجات: وهي تتمثل في التقارير والقوائم المحاسبية التي ينتجها النظام وهي بمثابة المنتج النهائي للنظام المحاسبي، وقد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية لأطراف خارج المؤسسة، أو تقارير وقوائم تستخدم داخل المؤسسة بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والمتابعة، والتقارير المحاسبية هي الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات النظام المحاسبي للمستخدمين، وهذه التقارير تكون على شكل قوائم مالية وتشمل (قائمة المركز المالي الصافي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الموازنات التقديرية، التقارير الرقابية والتقارير التشغيلية)، وهي بمثابة أدوات اتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستخدمين المختلفين داخل الشركة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية النظام المحاسبي بجودة هذه التقارير وملاءمتها للمستخدم، وتتم من خلال عرض المعلومات المحاسبية، التي يتم الحصول عليها من المرحلة السابقة، وذلك من خلال إعداد القوائم المالية والتقارير الأخرى التي تهدف بمجموعها، إلى تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة في توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة (عريبيد، 2011، ص18).

4- الرقابة: وتتم عملية الرقابة على كل من المدخلات وعمليات المعالجة، وتعرف الرقابة على أنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدما، (Gay، 2010، P231) ويوجز هذا الكاتب أهداف الرقابة الداخلية كالتالي:

أ- حماية الأصول: ويقصد بها حماية كافة الأصول للشركة مثل الأبنية والتجهيزات والأصول المتداولة مثل الحسابات المدينة والنقدية من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الخطأ أو الأمور الأخرى غير المرغوب فيها.

ب- دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملاءمتها: ونقصد بها أن تكون المعلومات كاملة وواضحة تعكس وضع الشركة الحقيقي وأن تقدم هذه المعلومات في الشكل الملائم والوقت المناسب.

ج- الالتزام بالسياسات الإدارية: إذ تتم ترجمة أهداف الشركة إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة، وتصدر على شكل قرارات وتعليمات من طرف الإدارة إلى منفذي العمليات المختلفة، وبالتالي فإن التنفيذ الدقيق لهذه السياسات والخطط والإجراءات ينعكس على مدى تحقيق الأهداف.

د- الاستخدام الاقتصادي للكفؤ للموارد: ويعني ذلك تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة، ومن ثم الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في استخدام تلك الموارد وتعني الكفاية تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة.

5- التغذية العكسية: تعدّ التغذية العكسية عملية أساسية لنجاح النظام المحاسبي ونموه فهي

عملية قياس رد فعل المستخدمين والمتعاملين مع الشركة على عمل النظام المحاسبي.

وقد شهدت الأنظمة المحاسبية تطوراً كبيراً، وبصورة خاصة خلال العقد

الماضيين مع التطور التكنولوجي والتقني الذي شهده العالم، إذ باتت أنظمة المعلومات

المحاسبية الإلكترونية مرحلة متطورة من نظم المعلومات، بخلاف النظم المحاسبية التقليدية التي تسجل وتحول البيانات فيها باستخدام المستندات الورقية، إذ إن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تقوم بتسجيل وتحويل وتسليم المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة باستخدام الوسائل الإلكترونية، وقد باتت هذه النظم مستخدمة الآن في الشركات على نطاق واسع وذلك من أجل معالجة عدد كبير من المعاملات المالية، ولعل أهم ما شجع (دولياً) على تطوير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، كبديل للنظم المحاسبية التقليدية هو عدم تحقق الكفاءة عند معالجة المستندات الورقية، بالإضافة إلى التأخير في استلام المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (قيطيم، وآخرون، 2006، ص10).

ويرى الباحث أن استخدام الحاسوب يحدث تغييرات في إجراءات التسجيل ومعالجة البيانات إلا أن هذا لا يغير من أهداف النظام المحاسبي، إذ إن استخدام الحاسوب يؤدي إلى زيادة فعالية النظام في تحقيق أهدافه، ويؤدي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات، إذ يتم تشغيل هذه البيانات داخل الجهاز وطبقاً لبرامج محددة مسبقاً، إذ إن استخدام الحاسوب يؤثر على درجة كفاءة النظام ولكن دون أن يؤثر على طبيعة هذه الأهداف.

2-11 خصائص النظام المحاسبي

إن الدور الذي يمكن أن يؤديه النظام المحاسبي يزداد إذا ما توافرت له الخصائص والمقومات التالية: (حسين، 2002، ص12)

1- توافر معايير البساطة والمنفعة

أ- معيار البساطة: إذ إن البساطة يجب أن تكون السمة الرئيسية للنظام المحاسبي في المؤسسة، إذ لا يتضمن سجلات أو دفاتر ليس لها أهداف محددة، كما ينبغي عند تصميم المستندات مراعاة البساطة والوضوح، وأن يراعى فيها أسس الرقابة الداخلية من توضيح للتاريخ والتوقعات والأرقام المسلسلة وعدد النسخ وغيرها.

ب- معيار المنفعة: إذ ترتبط البيانات المالية التي يقدمها النظام المحاسبي بأهداف محددة ومطلوبة، ويكون هناك دليل على فائدتها في مجال تحديد المسؤولية ومتطلبات الإدارة، وأن تكون المنفعة المرجوة أكثر من التكلفة المقدرة للنظام.

2- توضيح نتائج الأعمال والأنشطة: إذ يتوجب أن تعد الحسابات والقوائم المحاسبية بشكل يوضح النتائج المالية والاقتصادية للأعمال والأنشطة التي تم إنجازها توضيحاً كاملاً.

3- وضع دليل محاسبي موحد: ليس هناك نمط محاسبي وحيد يمكن أن يفي باحتياجات جميع الأغراض لمختلف المؤسسات، فلاشك أن احتياجات الشركات تختلف حسب الحجم وطبيعة النشاط، ولذلك يجب أن يتضمن أي دليل محاسبي العناصر التالية:

أ- الإجراءات التنظيمية للإدارة المالية بكافة عناصرها.

ب- طريقة إعداد الموازنات والحسابات والسجلات.

ج- طريقة إعداد التقارير وعملية التقييم النهائية للنتائج

د- مفاهيم وأسس الرقابة الداخلية لعناصر الأصول والخصوم.

2-12 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

وتتمثل بالصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة، إذ إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي، 2000، ص194).

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة بملاءمة المعلومات (Relevance) والوثوق بها أو درجة الاعتماد عليها (Reliability)، كما أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)، وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر

المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفر هو القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار.

1- الملاءمة (Relevance):

تعدّ الملاءمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي، وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الملاءمة بأنها " المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات"، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، 2011، ص45).

ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

(البديوي، 2000، ص202)

1- التوقيت المناسب (Timelines) : أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات.

2- القدرة على التنبؤ (Prediction Value): إذ إن التنبؤ بالمعلومات تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات وموضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها.

3- التغذية الراجعة (القدرة على إعادة التقييم) (Feedback Value) : تعدّ التغذية الراجعة أو العكسية من مكونات أي نظام للمعلومات، كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المنظمة، فكلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية، كلما أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أي يؤدي بالنهاية لتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام، وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

2- الموثوقية (Reliability):

وتعرف بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل، وقابلية التحقق والحيادية)، وأن خاصية الوثوق بالمعلومة المكتملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة والتحيز (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، 2011، ص48).

إن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثله. وأن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها (القشي، 2003، ص50).

ويلاحظ أن الباحثين ركزوا على أهمية أن تحتوي المعلومات على صفة التمثيل الصادق ليصبح من الممكن الاعتماد عليها، وأن التمثيل الصادق لا يعني درجة تطابق 100% بل درجة تطابق عالية، ولا يوجد اختلاف جوهري بين الواقع والمعلومات الصادرة والسبب في ذلك يرجع إلى تدخل الحكم الشخصي للشخص الذي يقوم بإصدار المعلومات.

وفيما يتعلق بإمكانية التحقق (Verifiability) فهي تعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي، أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح، إذ إن الدليل القابل للتحقق من صحته والموضوعي قد أصبح عنصراً مهماً في المحاسبة وجزءاً تابعاً ضرورياً للتنفيذ الصحيح لوظيفة المحاسبة عند تجهيزها بمعلومات يمكن الاعتماد عليها، أما الحيادية (Neutrality) فهي أن تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين، كما تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين (الفداغ، 2002، ص 54).

ويرى الباحث أن مخرجات النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سواء كان النظام يدوياً تقليدياً أو محوسباً، خاصة مع بدء جميع الشركات في العالم تقريباً نحو حوسبة الأنظمة المحاسبية، واتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القياس والإفصاح بواسطة القيمة العادلة، وابتعادها عن التكلفة التاريخية.

2-13 الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي

نتيجة لظروف معينة أثرت على طريقة المعالجة المحاسبية، ظهرت أشكال متعددة من المعالجة الآلية، التي كان لها أثر على كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المنتجة، وهناك عدد من الأسباب التي أدت إلى استخدام الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي، أهمها ما يلي: (البكري، 2008، ص 76-77)

1- يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على كمية هائلة من البيانات والمعلومات التي قد تستغرق معالجتها وتخزينها جهداً أو وقتاً كبيرين، وبالتالي فإن استخدام الحاسوب يسهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر وفي وقت أسرع وبكمية أكبر.

2- أسلوب المعالجة محدد مسبقاً وفق مبادئ وقوانين تنظيمية أو حكومية، مما يعني إمكانية إعداد نتائج محاسبية تتطابق مع الأسلوب.

3- هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام وأعمال نهاية السنة، التي قد تخلق الملل والروتين في نفسية المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسب الآلي عن طريق برمجيات خاصة.

4- زيادة أهمية المعلومات المحاسبية زاد من عدد طالبيها، كما أنّ مصادر تدفق البيانات متعددة (كل نظام جزئي من المؤسسة هو مصدر من مصادر البيانات المحاسبية)، وللتحكم في هذا التدفق من وإلى نظام المعلومات المحاسبي تمت الاستعانة بالنظام الآلي.

5- انخفاض أسعار الحواسيب أسهم في تعميم استعمالها، وفي توفير عدد من البرامج الجاهزة التي تساعد في أداء العمل المحاسبي، كما ظهرت مؤسسات خاصة لإنتاج البرمجيات، وبالتالي انتشرت الثقافة المعلوماتية وأصبحت جزءاً من ثقافة المؤسسة.

و- المنافسة الشديدة بين الشركات زادت من التسارع لجلب أفضل المعلومات التي تسهم في اتخاذ القرار فعمت النظم الآلية كل نظم المعلومات الإدارية، بما فيها نظام المعلومات المحاسبي.

2-14 مواصفات النظام المحاسبي المحوسب

يتمتع نظام المعلومات المحاسبي الآلي بالمواصفات التالية: (قاسم، 2008، ص 267-268)

- 1- بالإضافة إلى المعلومات التقليدية، فإن نظام المعلومات المحاسبي الآلي ينتج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة، ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس فقط بالماضي.
- 2- يسجل الأحداث الاقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة، تعكس الواقع الاقتصادي للمشروع في لحظة إصدارها، كما ينتج المعلومات الدورية.
- 3- إمكانية الدمج Integration بين نظام المعلومات المحاسبية وبقيّة أجزاء نظام المعلومات الإداري، لأن اتخاذ القرارات لا يتم بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده، ولأنّ قسماً كبيراً من البيانات المحاسبية ينتج ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار الشركة.

4- البرامج المستخدمة سهلة، إذ يمكن استخدامها من قبل أقسام الحسابات والأقسام المالية والمراجعين وبقية الإدارات، وليس حصراً على المبرمجين والمختصين بعلم الحاسوب والذين عادة ما تكون معرفتهم المحاسبية قليلة.

5- يضمن الحاسوب تسجيلاً وتخزيناً صحيحاً للبيانات المحاسبية، بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية، ويمنع إلى حدّ ما حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود.

6- إمكانية تصنيف المعلومة المخزنة في داخل النظام المحاسبي، حسب وجهات نظر متعددة من أجل أن تكون صالحة في عملية اتخاذ القرار.

7- تعدد البرامج مما يتيح فرصة الاختيار والمفاضلة بينها حسب الحاجة.

2-15 الأنظمة الجزئية لنظام المعلومات المحاسبية

تقوم هذه الأنظمة بالاعتماد على الوثائق القانونية التاريخية في إنتاج التقارير المالية الدقيقة في المؤسسة، وهناك ستة أنظمة جزئية هي: (عجمي، 2011، ص32-37)

1- **نظام معالجة الطلبيات:** وهو نظام مهم في معالجة الصفقات، إذ إنه يسجل، يعالج، طلبيات الزبائن، وينتج الفواتير والمعطيات الضرورية في تحليل المبيعات ومراقبة المخزون، وتضمن هذه الوظيفة متابعة طلبية الزبون حتى يتم إرسالها، ونظام معالجة الطلبيات الحاسوبي يقدم طريقة سريعة دقيقة وفعالة في تسجيل واختيار طلبيات الزبائن وصفقات البيع، ويعطي معلومات عن الطلبيات المقبولة لنظام مراقبة المخزون، وبهذه الكيفية يمكن أن تعالج الطلبيات بأسرع وقت ممكن.

2- نظام مراقبة المخزون: وهو نظام يعالج المعطيات التي تعكس فواتير المواد المخزنة، عندما يستقبل نظام معالجة الطلبات المعلومات عن طلبات الزبائن، ونظام مراقبة المخزون الحاسوبي يسجل التغيرات في مستوى المخزون ويحضر وثائق الإرسال المحددة. ويمكن لهذا النظام أن يشير إلى المواد التي تحتاج إلى إعادة تزويد، ويزودهم بمجموعة من التقارير عن حالة المخزون، ونظام مراقبة المخزون الحاسوبي يساعد المؤسسة في أن تقدم خدمة رفيعة إلى الزبائن، ويقلل الاستثمار في المخزون وتكاليف الاحتفاظ.

3- نظام حسابات الزبائن: يقوم هذا النظام يومياً بتحديد المبالغ الواجبة الأداء من الزبائن مستعملاً المعلومات المنتجة عن طريق عمليتي الدفع والشراء، ينتج شهرياً حالة حسابات الزبائن وتقارير الائتمان، ونظام حسابات الزبائن الحاسوبي يسرّع عملية دفع الزبائن بتحضيره فواتير دقيقة في الوقت المناسب، وكذلك التقارير الشهرية على الائتمانات المقدمة للزبائن، كما يزود الشركة بتقارير تساعد في مراقبة المبالغ المؤتمنة الواجبة الأداء، هذا النشاط يسمح بزيادة أرباح المبيعات على الحساب، بتقليل الخسائر التي يتسبب فيها الزبائن المشكوك فيهم.

4- نظام حسابات الموردين: يقدم هذا النظام معلومات المشتريات والتسديدات إلى الموردين بشكل يومي، ويعمل على تحضير شيكات دفع الفواتير وينتج تقارير عمل الخزينة، ونظام حسابات الموردين الحاسوبية يسمح بدفع سريع ودقيق للموردين بغرض إرساء علاقات عمل جيدة وضمن سعر ائتمان جيد، كما يسمح بالاستفادة من الخصومات المقدمة مقابل الدفع السريع، ويضمن مراقبة مالية على المبالغ المالية التي تدفعها

المؤسسة، إضافة إلى أنه يزود المستثمرين والملاك بالمعلومات الضرورية في تحليل المدفوعات، المصاريف، المشتريات، حسابات مصاريف المستخدمين والحاجة إلى السيولة.

5- نظام الرواتب (الأجور): يستقبل ويقدم البيانات الواردة في بطاقات حضور العمال، وكذلك باقي بيانات العمالة بشكل يومي، وينتج شيكات الدفع، كشوف العمال، تقارير الأجور وتقارير تحليل العمل، وتقارير أخرى معدة لصالح المستثمرين والملاك والحكومة، كما يساعد نظام الأجور الحاسوبي الشركات في دفع الأجور إلى عمالهم بسرعة، ويقدم تقارير إلى المستثمرين والملاك، العمال والحكومة خاصة فيما يتعلق بالعوائد، الضرائب، وباقي الاقتطاعات، ويقدم أيضا إلى المستثمرين والملاك تقارير تحليل تكاليف اليد العاملة والإنتاجية.

6- نظام دفتر الأستاذ: ويقوم هذا النظام بجمع البيانات القادمة من حسابات الزبائن، حسابات الموردين، الأجور ومن الأنظمة المعلوماتية المحاسبية الأخرى، وفي نهاية كل دورة محاسبية يقفل الدفاتر المحاسبية وينتج ميزان المراجعة، قائمة النتائج وميزانية الشركة، كذلك مختلف التقارير عن الإيرادات والمصاريف وتوجّه هذه المعلومات إلى المستثمرين والملاك. ونظام معلومات دفتر الأستاذ الحاسوبي يساعد الشركات في تكملة مهماتهم المحاسبية بطريقة منظمة ودقيقة، كما يسمح بالمراقبة المالية ويتطلب أقل عدداً من العمال وتكاليف أقل مقارنة بالمحاسبة اليدوية.

2-16 مفهوم القيم العادلة

لغاية لم يتفق المحاسبون والمهنيون والمنظمات المهنية والباحثون على مفهوم أو تفسير محدد للقيم العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وذلك عند استخدام أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط)، وذلك بالإضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.

يعرف IASB (International Accounting Standard Board) القيمة العادلة (IFRSs)، (2006) بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به، أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في ظل ظروف طبيعية.

بينما يعرفها FASB بأنها المبلغ الذي يمكن به شراء أصل أو بيعة أو تحمل التزام أو تسديدة في صفقة جارية بين أطراف راغبة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية.

يقسم مفهوم القيمة العادلة إلى قسمين هما: (الخوري، 2007، ص 2)

1- قيم تستند إلى السوق وهي القيمة السوقية، أي الأسعار المعلنة، والقيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

2- قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي القيمة من الاستعمال، القيمة القابلة للاسترداد، القيمة الاستبدالية، قيمة الشركة المستمرة، وقيمة التصفية.

تبنى القيم العادلة على العوامل التالية:

- 1- وجود سوق يتعامل في أصناف متجانسة، وأسعار متاحة للجميع.
- 2- أطراف غير ذوي علاقة رغبة ومطلعة.
- 3- ظروف طبيعية.
- 4- تقدير المبلغ المناسب باستخدام أساليب مختلفة وفقا للسوق.
- 5- في حالة عدم وجود سوق نشطة Not active فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف ونتائج أساليب التقييم، وتشمل الأساليب الفنية للتقييم، بالإضافة إلى استخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجاري بين الأطراف الراغبة والمطلعة على النماذج التالية: (AG7، IAS No.39،IASB)
 - أ- نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم Discounted cash flow analysis.
 - ب- نماذج تسعير الخيار Option pricing models .

وإذا كان هناك أسلوب تقييم مستخدم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأداة وتبين أن ذلك الأسلوب يقدم تقديرات موثوقة Reliable estimates للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية Actual market transactions يستخدم ذلك الأسلوب. لذلك فإن القيمة العادلة للأداة المالية تستند إلى العوامل التالية:

 - 1- القيمة الزمنية للنقود The time value of money أي الفائدة بالسعر الأساسي والتي تشتق من أسعار السندات الحكومية أو سعر الفائدة المعروض من البنوك أو السعر الخالي من المخاطر.

2- مخاطر الائتمان Credit risk ويمكن اشتقاقها من أسعار السوق الملحوظة أو من أسعار الفائدة الملحوظة التي يحملها المقرضون.

3- أسعار صرف العملة الأجنبية Foreign currency exchange prices ويمكن الوصول إليها من المنشورات اليومية.

4- أسعار السلع Commodity prices.

5- أسعار أدوات حقوق الملكية Equity prices ويمكن الحصول عليها من السوق أو استخدام الأساليب التي تقوم على أساس القيمة الحالية لتقدير سعر السوق الحالي للأدوات التي ليس لها أسواق ملحوظة.

6- التقلبات Volatility وهي مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى، ويمكن تقديرها على أساس بيانات السوق التاريخية Historical market data أو استخدام التقلبات المتضمنة في أسعار السوق الحالية.

7- مخاطر الدفع المسبق Prepayment risk ومخاطر التنازل Surrender risk ويمكن تقديرها على أساس البيانات التاريخية، مع مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه من قبل الطرف المقابل أقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عنه . Para.49)، IAS No.39،(IASB

8- تكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي Servicing costs for a financial asset or financial liability ويمكن تقدير هذه التكاليف باستخدام المقارنات مع الأتعاب الحالية التي يحملها المشاركون الآخرون في السوق، وإذا كانت التكاليف مهمة وتوجد

تكاليف مقارنة يجب على المصدر أن يأخذها بعين الاعتبار أثناء تحديد القيمة العادلة، ومن المرجح أن تساوي القيمة العادلة في بداية الحق التعاقدى بالأتعاب المستقبلية تكاليف الإنشاء المدفوعة لها، ما لم تكن الأتعاب المستقبلية والتكاليف ذات العلاقة خارج حدود القابلية للمقارنة في السوق Out of line with market comparables.

2-17 القياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة

أوردت (IASB)، (2006) عدد من التغييرات الرئيسية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة، وفيما يلي أهمها:

1- يسمح المعيار 39 بتحديد أي أصل مالي أو التزام مالي عند الاعتراف الأولي على أنه سيتم قياسه بالقيمة العادلة وفقاً لتعديلات (2005/6)، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة، ومن أجل فرض النظام على هذا التصنيف تمنع الشركات من إعادة تصنيف الأدوات المالية إلى داخل أو خارج هذه الفئة.

2- كما تضمنت التغييرات في المعيار المعدل في (2005/12/31) بشأن كيفية تحديد القيمة العادلة How to determine fair value إرشادات إضافية وذلك عند استخدام أساليب التقييم مع مراعاة ما يلي:

أ- أن الهدف تحديد Establish ما سيكون عليه سعر المعاملة في تاريخ القياس في

تبادل على أساس تجاري تحفزه اعتبارات العمل العادية Normal business

.considerations

ب- يراعى عند استخدام أساليب التقييم الأتي:

ج- تدمج Incorporates كل العوامل التي يأخذها كل المشاركين في السوق بعين

الاعتبار في وضع Setting السعر.

د- الاتساق Consistent مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات

المالية.

3- تستخدم الشركات في تطبيق أساليب التقييم التقديرات والافتراضات التي تتسق مع

المعلومات المتاحة حول تقديرات وافتراضات المشاركين في السوق المستخدمة في وضع

سعر الأدوات المالية.

4- إن أفضل تقدير للقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي للأدوات المالية غير المقتبسة Not

quoted من سوق نشط هو سعر المعاملة Transaction price ، ما لم يتم إثبات القيمة

العادلة للأداة بواسطة ملاحظة معاملات السوق الأخرى، أو المبنية على أسلوب تقييم

تشمل متغيراته بيانات فقط من الأسواق الجديرة بالملاحظة Observable.

2-18 التغييرات المتعلقة بالعرض والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة

إن أهم ما تضمنه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 الموسوم الأدوات المالية:

الإفصاح في الفقرات (1ASB 29-25)، 2006، (IFRS No. 7) ما يلي:

1- باستثناء ما ورد في الفقرة 29 من المعيار لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية،

يجب على المنظمة أن تفصح عن معلومات حول القيمة العادلة لكل من فئة الأصول

والالتزامات المالية بالطريقة التي يسمح بمقارنتها مع المبلغ المرحل.

2- لدى الإفصاح عن القيمة العادلة تصنف الشركة الأصول والالتزامات المالية إلى

أصناف وتعادلهم فقط طالما أن مبالغهم المسجلة ذات الصلة معادلة في الميزانية العمومية.

3- تفصح المنشأة عن ما يلي:

أ- الطرق والافتراضات المهمة المطبقة في تحديد القيم العادلة للأصول

والالتزامات المالية بشكل منفصل للأصناف الهامة من الأصول والالتزامات

المالية.

ب- إذا ما كان قد تم تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية كلياً أو جزئياً

بشكل مباشر، بالإشارة إلى عروض الأسعار المنشورة في سوق نشط أو تم

تقديرها باستخدام أسلوب التقييم.

ج- إذا ما اشتملت بياناتها المالية على أدوات مالية تم قياسها بالقيم العادلة التي تم

تحديدها كلياً، أو جزئياً باستخدام أسلوب التقييم بناء على الافتراضات غير المدعومة

بأسعار أو معدلات السوق الملحوظة.

د- إذا كان تغيير أي افتراض إلى بديل محتمل معقول سينتج قيمة عادلة مختلفة بشكل كبير، يجب على المنظمة أن تصرح بهذه الحقيقة وتصح عن تأثير الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة في القيمة العادلة، ولهذا الغرض يتم الحكم على الأهمية بالنظر إلى الربح أو الخسارة وإجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات.

ومن العرض السابق يمكن تقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية في ما يلي:

1- عدم استقرار الإصدارات المحاسبية الصادرة عن IASB المتعلقة بالقيمة العادلة منذ الأخذ بها عام 1999، حتى الآن.

2- تعدد طرق أو أساليب أو نماذج تقدير القيم العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط، إذ يتطلب الأمر وضع تقديرات القيم العادلة، ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون ذاتية أو معرضة لقابلية تغير القياس، ومع غياب صفقات ملحوظة في السوق فإن التقدير يحتاج إلى حكم شخصي وستكون النتيجة غير دقيقة.

3- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيم العادلة في مدى موثوقيتها، أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على عدد من الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع

الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة (Burton)،(2000 بعنوان:

Discussion of Information Technology Related Activities of Internal Auditors

هدفت الدراسة إلى التأكد من مدى سلامة وموضوعية مدخلات النظام المحاسبي

وصحة البيانات، وتقييم العمليات التشغيلية للنظام المحاسبي والتأكد من سلامتها وتقييم

مخرجات النظام المحاسبي ومدى ملاءمتها من إذ دقتها وشمولها وإمكانية الاعتماد عليها

في اتخاذ القرارات، كما سعت إلى تقييم نظم وتكنولوجيا المعلومات من إذ الكفاءة

Efficiency والفعالية Effectiveness واقتصاديات نظم المعلومات Economies،

والمعلقة بنشاطات التدقيق والرقابة الداخلية والتحقق من مدى كفاءتها وفعاليتها وتقديم

المقترحات اللازمة لتطويرها وصيانتها وتطوير البرمجيات التطبيقية المستخدمة، إضافة

إلى تقييم دور الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات ومعالجة

المشكلات الإدارية والتطبيقية التي أحدثتها التطورات المستمرة في مجال تكنولوجيا

المعلومات ومدى توافر إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة في النظام المحاسبي،

ومدى تطابق إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية مع السياسات العامة للمنشأة والقوانين

المنظمة للعمل، وقد أجرى الباحث دراسته على عينة شملت (379) مدققاً داخلياً في

الولايات المتحدة وباستخدام استبانته الدراسة التي أعيد منها (102) استبانته أي ما نسبته (27%) من مجموع الاستبيانات الموزعة. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- أكدت عينة الدراسة واتفقت إجاباتهم حول دور نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية في حماية الممتلكات من خلال توفير إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة.
- 2- تأكيد عينة الدراسة واتفقت إجاباتهم حول ضرورة رفع مستوى كفاءة نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية.
- 3- تأكيد عينة الدراسة على إجراء عمليات الصيانة والتطوير المستمرة للتجهيزات الآلية والبرامج التطبيقية لتحقيق مستوى أفضل من إنجاز الأعمال والمهام.
- 4- تأكيد عينة الدراسة واتفقت إجاباتهم حول توافق إجراءات وضوابط الرقابة في نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية مع السياسات والأهداف العامة والقوانين المختصة.

- دراسة (Edwards، Kusel، Oxner، and، 2001)، بعنوان:

Internal Auditing in the Banking Industry

هدفت الدراسة إلى التعرف دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي وبيان أثر العوامل التنظيمية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة، ويشمل ذلك المنفعة الاقتصادية للنظام، ومستوى كفاءة وتأهيل العاملين في النظام، ومدى كفاءة نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات وأنظمة الحاسوب والبرمجيات التطبيقية وأنظمة الحماية وغيرها من مقومات النظام المحاسبي، كما ناقشت الدراسة أهمية التدقيق والرقابة الداخلية ودور المعلومات التي يقدمها

المدقق الداخلي في تحقيق أهداف المنشأة، وكشف الأخطاء ومعالجتها ومنع عمليات الغش والاحتيال وتأمين الحماية المناسبة لأصول المنشأة وممتلكاتها، والتقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها الإدارة وذلك بالتركيز على مهمات وأعمال التدقيق والرقابة الداخلية واختبار مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشقيه التنظيمي والتطبيقي، وقد تمت الدراسة بإجراء مسح عام شمل المدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة لعام 2000. وتوصل الباحثون إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة والتدقيق وبما تتضمنه من توصيات لإصلاح الأخطاء وتطوير الأعمال.

2- أشارت نتائج الدراسة إلى تطور مفهوم الرقابة من مجرد اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والتلاعب إلى تطوير ضوابط ومعايير رقابية تتعلق بالجوانب التنظيمية والتطبيقات العملية لنظم المعلومات المحاسبية.

- دراسة الخطيب، والقشي، (2004). **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الموجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، كذلك التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على

معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد. وقد توصل الباحثان إلى عدد من الاستنتاجات أبرزها:

- 1- أن القيمة العادلة لها انعكاسات جيدة جدا على الاقتصاد، ولكن إن توفرت عدة أمور، ومن أهمها: توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية، وتوفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة، وتوفر قوانين وتشريعات تسهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.
- 2- بينت النتائج عدم جدوى تطبيق معايير القيمة العادلة في دول العالم الثالث، بسبب عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن أكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيسهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية.

- دراسة يحيى، ورشيد، (2005)، بعنوان: المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة،

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المعرفة التقنية وأهمية أخذها بنظر الاعتبار عند استخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة في الوحدات الاقتصادية وعمل نظم المعلومات المحاسبية، كذلك توضيح دور المعرفة التقنية في تشغيل نظم المعلومات المحاسبية من خلال توضيح مدى قدرة القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في

تشغيل المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمصادر ذات العلاقة بموضوع البحث وخاصة نظم المعلومات المحاسبية، إدارة المعرفة، تقنيات المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1- تشكل المعرفة التقنية أحد المتطلبات الأساسية لكافة القائمين على عمل وسائل تقنيات المعلومات الحديثة في الوحدات الاقتصادية وفي عمل نظم المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن نظم المعلومات المحاسبية تمثل نظاماً رسمياً للمعلومات ضمن النظام الكلي للمعلومات في أي وحدة اقتصادية.

2- تستند المعرفة التقنية على مجموعة من المقومات التي تتضمن كلاً من: التأهيل العلمي المناسب للأفراد، التأهيل العملي المبني على الممارسة الفعلية في التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات الحديثة والتعرف على مكوناتها وكيفية استخدامها وماهية الاستخدامات المتعددة والثانوية لكل منها، تراكم الخبرة لدى الأفراد.

3- تكتسب المعرفة التقنية عن طريق الدراسة العلمية والتطبيق العملي (الفني) لوسائل تقنيات المعلومات الحديثة وبما يمكن أن يسهم في زيادة القدرة على استخدامها والتعرف على استخداماتها المتعددة وصولاً إلى إمكانية تحقيق أقصى فائدة من استخدامها في المجالات المختلفة ومنها مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية.

- دراسة (Kraft، 2005) بعنوان:

"Fair value methodologies"

تفترض هذه الدراسة أن منهجية قياس القيمة العادلة لا بد وأن تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات في السوق المالي، ومنها أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الأموال المستثمرة في الأوراق المالية والعائد من الفرصة البديلة في الاستثمار في أصول لا توجد بها مخاطرة، إذ إن الاستثمار في أصول المشروع تواجهها مخاطر للمالك، وبالتالي قيمتها تختلف عن القيمة المقابلة لأموال مستثمرة في أصول لا توجد بها ذات المخاطرة، مما يؤثر على قيمة أصول المشروع قبل تأثيرها على العائد، كما ناقشت الدراسة أن قيمة الأصول المستثمرة في الشركات العامة ذات التطابق تختلف قيمتها عن قيمة الأصول المستثمرة في الشركات الخاصة، لما للشركات العامة من حماية وإعادة هيكلة وتمويل من المالك، وبالتالي فعلى إدارات الشركات وهي بصدد إعادة التقويم للأصول مراعاة الأصول المستثمرة لدى أطراف ذوى علاقة عن الأصول المستثمرة في شركات أخرى لا تربطها بها أية علاقة.

- دراسة القطناني، (2007). بعنوان: أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية 'دراسة تحليلية في المصارف الأردنية.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على بعض خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات (الخصائص الإدارية، خصائص الملاءمة، خصائص الأمن والسلامة) وقياس مدى توافرها في المصارف الأردنية. وقد قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الاستبيان)

استنادا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة وتم توزيع (64) استبانة على عينة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف بشأن مدى توافر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات (الخصائص الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) في المصارف الأردنية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عيني الدراسة لهذه المصارف بشأن مدى تأثير خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية.

- دراسة (Whittington، 2008) بعنوان:

New Audit Documentation Requirement ، SAS NO 96 ،

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن زيادة إجراءات ومتطلبات التوثيق المستندي بالأعمال المحوسبة، وزيادة أعمال التدقيق عليها والنتيجة عن الزيادة الكبيرة في استخدام التكنولوجيا وتعدد أعمال ونشاطات الشركات والمنافسة العالمية، لذلك صدر معيار تدقيق جديد رقم (96) في سنة (2001) عن لجنة معايير التدقيق (ASB) وذلك للبحث في موضوع التوثيق المستندي للأعمال التي تتم على النظم المحاسبية الإلكترونية.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد مشاكل التوثيق المستندي الناتجة عن التطورات التكنولوجية

في بيئة المحاسبة والتدقيق وكان أهم مشكلات التوثيق المستندي هي:

1- قضايا تتعلق بثبات المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية والإفصاح وكذلك

الأعمال غير المستمرة والتقديرات الشخصية وظروف عدم التأكد.

2- بيان نتائج إجراءات التدقيق التي تعطي مؤشرا للقوائم المالية حول الإجراءات التي

تحتاج إلى تعديل.

3- بيان الحالات التي تسبب وجود صعوبات كثيرة تتعلق بتطبيق إجراءات التدقيق التي

يراهها المدقق ضرورية.

4- أن التوثيق المستندي يهدف بشكل أساسي لتوفير الدعم لتقرير المدقق والرقابة على

عملية التدقيق، وأن يكون هذا المعيار معروفا من إذ التطبيق والمفهوم، وسبب ظهوره

التطورات التكنولوجية على نظام الرقابة الداخلية وتنوع وتعقيد الأعمال التي يقوم بها

المحاسب وبالتالي المدقق الداخلي وأن التوثيق المستندي يتطلب الاحتفاظ بعدة نسخ من

العقود المهمة التي تمكن المدقق من تقييم حسابات النشاطات المهمة.

- دراسة (Ringelman, 2009) بعنوان:

The Effect of Event-based Accounting System Usage on the Organizational Design of Accounting Control Systems

هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام نظام محاسبي قائم على الحدث من خلال

تصميم الأساليب الرقابية المحاسبية، إذ أشار الباحث إلى أن النظريات تتطور في شرح

التنبؤ بأثر النظم التكنولوجية الجديدة للمعلومات على الأفراد والمنظمات، مثال على هذه النظريات نظرية هوبرز لأثر التكنولوجيا المعلومات المتقدمة على التصميم التنظيمي والاختبار ووضع القرار بالنظر إلى أثر التكنولوجيا المساندة لمنفذ القرار في الوحدة ككل وعلى مستوى الفروع.

قام الباحث بإجراء الاختبار التجريبي للنظرية على الجانب المتعلق بتأثير وحدات الفروع التنظيمية، لتحديد ما إذا كانت النظرية تساند نظام المحاسبة القائم على الحدث المستخدم في إعداد الموازنة، من خلال النظام الرقابي المحاسبي للفرع. بينت نتائج الدراسة أن استخدام هذا النظام يؤثر على أسلوب الرقابة المحاسبي للوحدة الفرعية، ولكن ليس بالضرورة بأسلوب نظرية هوبرز، كما أنها تدعم المصادقية وشرعية المنفعة وأنها تسهلان استخدام مستويات تطبيقية بنجاح لمساندة نظم التشغيل التحليلية الفورية آليا. ولو نظرنا إلى كل وحدة تنظيمية على أنها وحدة محاسبة فرعية وبأن الوحدة المحاسبة الكلية، تمثل كل النظم المحاسبية الفرعية للوحدة الفرعية لاستطعنا الخروج بنظام متكامل وشامل يستطيع استيعاب كافة المتغيرات، التي من الممكن أن تطرأ والحصول على معلومات فورية (دون الرجوع إلى كافة الوحدات الفرعية) تساعد متخذي القرارات على التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات المناسبة مثل إجراء أي إصلاحات تشريعية في النظم المحاسبية. لذلك فإن إدراك المحاسب لحجم المسؤولية ودقة البيانات والتقارير التي يصدرها أصبحت من الأمور المرغوب فيها لأهميتها في معالجة العديد من القضايا المحاسبية.

- دراسة إبراهيم، (2009). بعنوان: دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للأصول المالية والأصول الثابتة والأصول غير المتداولة، وكذلك سعت إلى معرفة مدى قدرة التنظيمات المهنية في سرعة إجراء التعديلات في الإصدارات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة كخطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية، مع دراسة الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية. وقام الباحث بدراسة ميدانية لقياس مدى وجود علاقة سببية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الربح المحاسبي والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، واتضح من التحليل الإحصائي ما يلي:

1- وجود تأثير معنوي بما يفيد وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

2- وجود علاقة جوهرية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة وأظهر التحليل الإحصائي ترتيباً للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية فكانت الخاصية الأولى متمثلة في "الوثوق" والأخيرة "القيمة التنبؤية".

3- وجود علاقة جوهرية بين مخاطر القياس و دقة قياس القيمة العادلة، وتمثلت الأهمية النسبية في المخاطر المالية.

4- وجود تأثير معنوي بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة سواء للأصول المادية أو الأصول المالية (الأوراق المالية)

واتجهت فئات الدراسة نحو التركيز على عامل القيمة السوقية بالنسبة للأصول المادية وعامل معدل نمو التوزيعات النقدية للسهم فيما يتعلق بالأصول المالية.

- دراسة القشي، والعبادي، (2009)، بعنوان: أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبي لدى شركات الخدمات المالية في الأردن،

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى امتلاك شركات الخدمات المالية للآليات المناسبة في نظام معلوماتها المحاسبي التي تؤهلها لتصبح شركات عالمية، وبالتالي قدرتها على دخول عالم العولمة بخطى ثابتة، ومعرفة المعوقات التي تواجهها وتحول دون امتلاك تلك الآليات. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

- 1- إن نظام المعلومات المحاسبي في أغلب الشركات عينة الدراسة يستطيع التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة، وخصوصاً في القيمة العادلة.
- 2- إن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في أغلب شركات الخدمات المالية الأردنية قابل للتحديث كي يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

- البحيصي، والشريف، (2011)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد قام الباحثان بإعداد

استبيان تم توزيعه على البنوك العاملة في محافظات قطاع غزة. وقد تم استخلاص بعض النتائج التي أسهمت في التعرف على أهم المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتي من أهمها:

- 1- اعتماد المصارف العاملة في قطاع غزة في عملها بشكل كبير على النظام الآلي، إلا أن هذا الاعتماد لا يتفق مع عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف إذ تعتمد الفروع على موظف واحد مهمته تشغيل أنظمة الحاسوب بينما الموظفون المختصون يكون مكانهم في المراكز الرئيسية للفروع وغالبا ما توجد في الضفة الغربية.
- 2- عدم حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في قطاع غزة، بشكل متكرر، ولكن تعدّ مخاطر الإدخال غير المتعمد واشتراك الموظفين في كلمة السر وتوجيه البيانات والمعلومات إلى أشخاص غير مصرح لهم بذلك أكثر المخاطر تكرارا إذ قد تحدث أكثر من مرة شهريا إلى مرة أسبوعيا.
- 3- حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي البنك نتيجة قلة الخبرة والوعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة القيمة العادلة وتقديم حلول باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، وقد تكوّن المجتمع من مراقبين ماليين ومحاسبين في الشركات المبحوثة، وقد كان أغلبها دراسات وصفية واستكشافية بحثت في معايير القيمة العادلة مثل دراسة القشي (2003).

لكن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية، كما أن معظم الدراسات التي أُتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت، فمنها ما كان في دول عربية مثل الأردن ومنها ما كان في بيئات أجنبية، بينما أجريت هذه الدراسة في الكويت، إذ كانت شاملة للشركات المساهمة العامة، وكذلك مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت كمجتمع للدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 منهج الدراسة

2-3 مجتمع الدراسة وعينتها

3-3 أدوات الدراسة

4-3 صدق الأداة

5-3 ثبات الأداة

6-3 الأساليب الإحصائية

7-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفا للطريقة والإجراءات التي استخدمها الباحث في القيام بهذه الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، إذ يتضمن وصفا لمجتمع الدراسة والعينة ووحدة التحليل ونوع الدراسة وطبيعتها، وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما تضمن هذا الفصل بيانا للطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليلها.

3-1 منهج الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إذ قام بالاطلاع على الدراسات المختلفة في مجال نظم المعلومات المحاسبية والقيمة العادلة. كما تم تطبيق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي جرى تصميمه كجانب من الدراسة التطبيقية، بهدف التعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة، إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة، وبالتالي

إتاحة المجال للتعرف بشكل علمي على ذلك، من خلال التعرف على رؤية الباحثين نحوها من خلال الوصول إلى بيانات بالإمكان إخضاعها للتحليل الإحصائي.

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها (180) شركة، (سوق الكويت للأوراق المالية، قسم العلاقات العامة النشرة السنوية، 2010) وكذلك مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة والبالغ عددها (83) مكتب تدقيق. أما عينة الدراسة فنتكون مما يلي:

القسم الأول: ويتمثل في المديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة العامة، العاملة في القطاع المالي والاستثماري التي تشكل نسبة (67%) من المجتمع الكلي، إذ تم توزيع (120) استبانة في الشركات العاملة في هذين القطاعين وبمعدل استبانة في كل شركة.

القسم الثاني: ويتمثل في مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق والبالغ عددهم (83) مدققاً، إذ تم توزيع الاستبانات على جميع العاملين في مكاتب التدقيق وبمعدل استبانة واحدة في كل مكتب.

ويوضح الجدول رقم (3-1) الإطار العام للدراسة وكذلك مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

الجدول (1-3)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبانات الصالحة للتحليل		الاستبانات المستردة		الاستبانات الموزعة		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
74.1%	89	78.3%	94	100%	120	الشركات المساهمة
79.5%	66	84.3%	70	100%	83	مكاتب التدقيق
76.5%	155	80.9%	164	100%	203	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

يوضح الجدول السابق (1-3) أن عدد الاستبانات الموزعة في الشركات المساهمة العامة بلغ (120) استبانة، إذ استرد الباحث منها (94) استبانة ولم يكن بإمكانه استرداد البقية بسبب عدم تعاون بعض المستجيبين، وبعد فرز الاستبانات تبين وجود (5) منها غير صالحة للتحليل كون بعض فقراتها غير مكتملة لإجابة ليستقر عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (89) استبانة. كما يوضح الجدول أن عدد الاستبانات الموزعة في مكاتب التدقيق بلغ (83) استبانة، إذ استرد الباحث منها (70) استبانة، وبعد فرز الاستبانات تبين وجود (4) منها غير صالحة للتحليل كون بعض فقراتها غير مكتملة لإجابة ليستقر عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (66) استبانة.

3-3 أدوات الدراسة

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية، وذلك للتعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، إذ قام الباحث بتطوير هذه الأداة لتغطي الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة وعلى مقياس ليكرت الخماسي ذي المستويات الخمسة، بعد قراءة موسعة للدراسات التي تناولت الموضوع، والاطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال، وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسيين هما:

1- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين من المديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة العامة، ومن مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق مثل (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي).

2- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في التعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة، وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (موافق جداً 5 علامات، موافق 4 علامات، محايد 3 علامات، غير موافق علامتان، غير موافق جداً علامة واحدة). والملحق رقم (1) يبين نموذج الاستبانة كما تم توزيعه. إذ اعتمد الباحث في تصميم الاستبانة على دراسة الخطيب والقشي (2004) ودراسة القشي (2003)

ودراسة إبراهيم (2009) ودراسة (Paul، 2005). وقد تضمن القسم الثاني (31) فقرة تمثل مجالات الدراسة وهي:

المجال الأول: قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة، وتشمل أسئلة الاستبيان من (1-15).

المجال الثاني: قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة وتشمل أسئلة الاستبيان من (16-31).

3-4 صدق الأداة

للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات تم اختبارها بعرضها على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم الإدارة والمحاسبة للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة. كما تم عرض الاستبانة على بعض الخبراء الممارسين في مجالات الإدارة والمحاسبة ومناهج البحث العلمي.

3-5 ثبات الأداة

ولقياس مدى ثبات أداة القياس ولمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحث اختبار (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، إذ تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع مقاييس وفقرات الاستبانة، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبانة حسب معيار

كرونباخ ألفا (94.99 %) وهي نسبة ممتازة وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، ويوضح الجدول رقم (2-3) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة، ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا أنها كانت أعلى من 60% وهي النسبة المقبولة لتعميم نتائج الدراسة.

الجدول (2-3)

قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

معامل الثبات كرونباخ ألفا %	اسم المتغير	تسلسل الفقرات
90.17 %	قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة	1 - 15
94.53 %	قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة	16 - 31
94.99 %	معامل الثبات الكلي	1-31

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة المقياس فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) وعلى النحو الآتي:

المنخفض من (3) - أقل من (3.5).

المتوسط من (3.5) - (4.25).

المرتفع من (4.25) إلى (5).

أما المتوسطات التي تقل عن (3) فإنها تدل على عدم الموافقة على العبارة.

3-6 الأساليب الإحصائية

تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وتحديدًا فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية:

- الوسط الحسابي mean: بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل فقرة.

- الانحراف المعياري Standard deviation: لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

2- الإحصاء الوصفي: Descriptive Statistics، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

- جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركيز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

3- اختبار t-test (One sample t- test) إذ استخدم الباحث هذا الاختبار في اختبار فرضيات الدراسة.

3-7 أساليب جمع البيانات والمعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث تعامل مع نوعين من

البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية:

البيانات الأولية: وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الدراسة الميدانية

وباستخدام استبانة تم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، إذ تم توزيع الاستبانات على عينة

الدراسة من خلال الباحث شخصياً.

البيانات الثانوية: وهي تلك البيانات التي استخدمها الباحث للحديث عن نظم المعلومات

المحاسبية والقيمة العادلة، وذلك بالرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للاطلاع عليها،

ومن هذه المصادر ما يلي:

1- المراجع والمصادر المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية والقيمة العادلة والكتب العلمية

والمنهجية المختصة في علم الإدارة والمحاسبة.

2- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول نظم المعلومات المحاسبية

والقيمة العادلة، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة.

4- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة.

5- التقارير الصادرة عن الهيئات المختصة ومراكز الأبحاث الكويتية.

6- الإنترنت والمواقع الإلكترونية.

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-4 خصائص عينة الدراسة للمديرين الماليين والمدققين

2-4 نتائج الإحصاء الوصفي

3-4 نتائج اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد أن تمت عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، إذ قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وسيتم عرض ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج على النحو التالي:

1- تمت دراسة أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics، لمتغيرات الدراسة، إذ تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع التكراري والنسب المئوية، وذلك من أجل التعرف على تقييمات المديرين والمدققين المبحوثين لكل عبارة من العبارات الواردة في استبانة الدراسة.

2- اعتمد الباحث لاختبار فرضيات الدراسة على اختبار t-test (One sample t- test) لمقارنة متوسط الاجابات مع الوسط الافتراضي للإجابات، وتتص قاعدة القرار على أنه " ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية " وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ومستوى ثقة 95% (Malhotra, 2003, p: 503).

3- الملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

1-4 خصائص عينة الدراسة من المديرين الماليين والمدققين

الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (1-4)

توزيع عيني الدراسة من المديرين الماليين والمدققين

مدققي الحسابات		المديرين الماليين		الفئات والمسميات	المتغير
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
22.7	15	9.0	8	أقل من 25 سنة	العمر
43.9	29	25.8	23	26 سنة - 35 سنة	
30.3	20	31.5	28	36 سنة - 45 سنة	
3.0	2	33.7	30	أكثر من 46 سنة	
56.1	37	71.9	64	بكالوريوس	المؤهل العلمي
40.9	27	13.5	12	دبلوم عالٍ	
3.0	2	7.9	7	ماجستير	
-	-	6.7	6	دكتوراه	
36.4	24	5.6	5	5 سنوات فأقل	سنوات الخبرة
24.2	16	22.5	20	6-10 سنوات	
27.3	18	20.2	18	11-15 سنة	
9.1	6	11.2	10	16-20 سنة	
3.0	2	40.4	36	21 سنة فأكثر	
50.0	33	2.2	2	CPA	التأهيل المهني
6.1	4	77.5	69	CIA	
16.7	11	-	-	CFA	
3.0	2	-	-	CISA	
24.2	16	20.2	18	لا يحمل شهادة مهنية	

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4- 1) ما يلي:

1- إن أعمار النسبة الأعلى من عينة الدراسة من المديرين الماليين، يتركزون في الفئة التكرارية (أكثر من 46 سنة) وشكلوا ما نسبته 33.7 % من إجمالي عينة الدراسة، مقابل 3.0 % فقط في عينة مدققي الحسابات، ثم الفئة التكرارية (36 سنة- 45 سنة)، وشكلوا ما نسبته 31.5 % من إجمالي حجم العينة في المديرين الماليين، مقابل 30.3% في عينة مدققي الحسابات، ثم الفئة التكرارية (26 سنة- 35 سنة) وشكلوا ما نسبته 25.8 % من إجمالي العينة في المديرين الماليين، مقابل 43.9 % في عينة مدققي الحسابات، ثم الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة وشكلوا ما نسبته 9.0 % من إجمالي حجم العينة في المديرين الماليين، مقابل 22.7 % في عينة مدققي الحسابات.

2- إن أغلب عينة الدراسة من المديرين والمدققين هم من حملة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، إذ بلغت النسبة 71.9 % في عينة المديرين الماليين، مقابل 56.1 % في عينة مدققي الحسابات، بينما بلغت نسبة حملة الدبلوم العالي 13.5 % في عينة المديرين الماليين، مقابل 40.9 % في عينة مدققي الحسابات، أما حملة شهادات ماجستير فقد بلغت نسبتهم 7.9 % في عينة المديرين الماليين، مقابل 3.0 % في عينة مدققي الحسابات، وبلغت نسبة حملة الدكتوراه 6.7 % في عينة المديرين الماليين، في حين لم يكن هناك أي مستجيب يحمل درجة الدكتوراه. ويمكن القول إن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للمحاسبين في الشركات المساهمة ومكاتب التدقيق أصبح مطلباً أساسياً، سيما وأن العمل

في هذه الشركات والمكاتب يتطلب الحصول على درجة علمية مناسبة واكتساب معارف تؤهل المعنيين للتعامل مع مختلف القضايا والحالات المحاسبية التي تواجه شركاتهم.

3- إن أغلب عينة الدراسة في عينة المديرين الماليين، تزيد خبرتهم على 21 سنة، إذ بلغ عددهم 36 مستجيباً ونسبة 40.4% من إجمالي العينة، مقابل مستجيبين اثنين فقط ونسبة 3.0% فقط في عينة مدققي الحسابات، وشكل المستجيبون الذين يملكون خبرة من 6-10 سنوات نسبة 22.5% من إجمالي عينة المديرين الماليين، مقابل 24.2% في عينة شركة مدققي الحسابات، وشكل الذين يملكون خبرة 11-15 سنة ما نسبته 20.2% من إجمالي عينة المديرين الماليين، مقابل 27.3% في عينة مدققي الحسابات، أما المستجيبون الذين يملكون خبرة 16-20 سنة فقد شكلوا نسبة بلغت 11.2% من إجمالي عينة المديرين الماليين، مقابل 9.1% في عينة مدققي الحسابات، فيما كان هناك خمسة مستجيبين خبرتهم أقل من 5 سنوات في عينة المديرين الماليين، ونسبة 5.6%، مقابل 36.4% في عينة شركة مدققي الحسابات. وهذا مؤشر على أن خبرة هؤلاء المديرين والمدققين جيدة، إذ تمنحهم ميزة ايجابية إضافية تمكنهم من التعامل مع الأمور المحاسبية بطريقة مهنية كبيرة.

4- إن أغلب عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققي الحسابات، يحملون شهادات مهنية في المحاسبة والتدقيق، إذ بلغ عدد المستجيبين الذين يحملون شهادة CPA (المحاسب القانوني المعتمد) مستجيبين اثنين ونسبة 2.2% في عينة المديرين الماليين، مقابل 33 مستجيباً ونسبة 50.0% في عينة مدققي الحسابات، فيما بلغ الذين يحملون شهادة CIA (المدقق الداخلي المعتمد) 69 مستجيباً ونسبة 77.5% في عينة المديرين الماليين، مقابل

4 مستجيبين وبنسبة 6.1 % في عينة مدققي الحسابات، فيما شكل المستجيبون الذين يحملون شهادة CFA (المحلل المالي المعتمد) نسبة 16.7 % إذ بلغ عددهم 11 مستجيباً في عينة المديرين الماليين، فيما كان هناك مستجيبان اثنان فقط يحملان شهادة في CISA (مدقق نظم المعلومات المعتمد) في عينة مدققي الحسابات، في حين خلت عينة المديرين الماليين من حملة هذه الشهادة، فيما كان 18 مستجيباً وبنسبة 20.2% في عينة المديرين الماليين، مقابل 16 مستجيباً وبنسبة 24.2 % في عينة مدققي الحسابات لا يحملون أي تأهيل مهني. وهذا مؤشر على أن تأهيل المحاسبين والمدققين يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على التعامل مع الأرقام المحاسبية.

وبشكل عام يلاحظ بأن أفراد عينة الدراسة مؤهلين للإجابة عن أسئلتها بشكل مقنع.

2-4 نتائج الإحصاء الوصفي

1-2-4 نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بمدى قدرة الأنظمة المحاسبية

المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة

بالبقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية. (مدققي

الحسابات)

والجدول (2-4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنتيجة ودرجة

الأهمية، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة والتي

تقيس المتغير التابع.

جدول رقم (2-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مدققي الحسابات على السؤال الأول

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
1	قياس الموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها	3.6041	.77700	13	متوسط
2	قياس المطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها	3.8038	.78016	1	متوسط
3	قياس الأصول بمقدار القيمة العادلة	3.7135	.80084	10	متوسط
4	قياس الالتزام بمقدار القيمة العادلة	3.7740	.62193	5	متوسط
5	قياس الأصول المالية التي ليس لها سعر مدرج بسوق نشط	3.5719	.43365	14	متوسط
6	التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.6975	.78706	11	متوسط
7	التقيد بمحاسبة الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.5850	.79596	12	متوسط

متوسط	7	.71151	3.7251	التقيد بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس الاستثمارات	8
متوسط	15	.78606	3.5769	التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات	9
متوسط	3	.50765	3.7992	التقيد بقياس الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	10
متوسط	6	.62417	3.7347	تحديد قياس القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام نموذج مناسب	11
متوسط	2	.67639	3.7995	تقديم الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة لتحديد قياسات استثمارات القيمة العادلة	12
متوسط	4	.77157	3.7894	إظهار جميع الحسابات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	13
متوسط	9	.76696	3.7176	تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء من استخدام قياس القيمة العادلة	14
متوسط	8	.74974	3.7249	تحديد خبرة الأشخاص الذين يقومون بقياسات استثمارات القيمة العادلة	15
متوسط	متوسط	0.7060	3.7078	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4 - 2) أن المتوسط

الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.7078) وقد كانت أهمية

هذا المتغير النسبية متوسطة، ويمكن تفسير هذا التقارب في المتوسطات أن الأنظمة

المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة قادرة على التوافق مع قواعد

القياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية

وبمستوى متوسط. كما تبين النتائج أن هناك اعترافاً بالمطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها من جانب هذه الشركات المساهمة العامة الكويتية، وكذلك في تقديم الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة لتحديد قياسات الاستثمارات المقومة بالقيمة العادلة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة إبراهيم، (2009) التي بينت وجود تأثير معنوي بما يفيد وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي. كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة الخطيب، والقشي، (2004) التي بينت أن القيمة العادلة لها انعكاسات جيدة جداً على الاقتصاد.

أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.7060) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

2-2-4 نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بمدى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية. (مدقق الحسابات)

والجدول (3-4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنتيجة ودرجة الأهمية، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة والتي تقيس المتغير التابع.

جدول رقم (4-3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مدققي الحسابات على السؤال الثاني

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
16	الإفصاح عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة	3.8290	.79865	3	متوسط
17	الإفصاح عن المطلوبات المالية بمقدار التكلفة	3.7640	.93119	4	متوسط
18	الإفصاح عن الذمم المدينة	3.8528	.90297	2	متوسط
19	الإفصاح عن الذمم الدائنة	3.6323	.93892	11	متوسط
20	الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع	3.5738	.94038	15	متوسط
21	الإفصاح عن السندات المعدة للمتاجرة	3.5742	.86832	14	متوسط
22	الإفصاح عن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة	3.6618	.89109	8	متوسط
23	الإفصاح عن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	3.4697	.93475	16	منخفض
24	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم الجاهزة للبيع	3.6114	.93193	13	متوسط
25	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة	3.6779	.93255	6	متوسط
26	الإفصاح عن الالتزامات المالية بغرض المتاجرة	3.6404	.98501	7	متوسط
27	الإفصاح عن الاسهم الممتازة والقابلة للاسترداد إجبارياً	3.7190	.72769	5	متوسط
28	الإفصاح عن القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية	3.8630	.85731	1	متوسط
29	استخدام الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة	3.6228	.85319	12	متوسط
30	دراسة أثر الأحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها في البيانات المالية	3.6512	.93193	10	متوسط
31	فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة	3.6572	.93255	9	متوسط
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.6750	0.89740	متوسط	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4 - 3) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة مدققي الحسابات قد بلغ (3.6750) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية متوسطة، ويمكن تفسير هذا التقارب في المتوسطات أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية، وبمستوى متوسط. كما تبين النتائج أن الشركات الكويتية تقوم بالإفصاح عن القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية وهي تحرص على الإفصاح عن الذمم المدينة والموجودات المطلوبة المالية بمقدار التكلفة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة، المليجي، (2009) التي توصلت إلى إطار لبناء المعايير المحاسبية يتضمن محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحبة لعملية تنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع وآثارها على نماذج الإفصاح المحاسبي. وبينت أيضا أن محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحب لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع تؤثر على عناصر قرار بناء المعايير المحاسبية ونماذج الإفصاح المحاسبي.

أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.89740) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

4-2-3 نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بمدى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية. (المديرون الماليون)

والجدول (4-4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنتيجة ودرجة الأهمية، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة والتي تقيس المتغير التابع.

جدول رقم (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المديرين الماليين على السؤال الأول

رقم السؤال	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
1	قياس الموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها	3.661	.71666	13	متوسط
2	قياس المطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها	3.562	.82064	15	متوسط
3	قياس الأصول بمقدار القيمة العادلة	3.768	.79464	6	متوسط
4	قياس الالتزام بمقدار القيمة العادلة	3.717	.70711	8	متوسط
5	قياس الأصول المالية التي ليس لها سعر مدرج في سوق نشط	3.686	.78277	11	متوسط
6	التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.893	.79522	1	متوسط
7	التقيد بمحاسبة الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.632	.69430	14	متوسط
8	التقيد بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس الاستثمارات	3.835	.82072	3	متوسط
9	التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات	3.842	.74974	2	متوسط

متوسط	10	.71009	3.706	التقييد بقياس الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	10
متوسط	5	.82072	3.785	تحديد قياس القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام نموذج مناسب	11
متوسط	12	.75978	3.682	تقديم الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة لتحديد قياسات استثمارات القيمة العادلة	12
متوسط	7	.63984	3.744	إظهار جميع أنواع الحسابات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	13
متوسط	9	.70278	3.713	تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء من استخدام قياس القيمة العادلة	14
متوسط	4	.77974	3.795	تحديد خبرة الأشخاص الذين يقومون بقياسات استثمارات القيمة العادلة	15
متوسط		0.7529	3.735	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4 -4) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة لعينة المديرين الماليين قد بلغ (3.735) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية متوسطة، ويمكن تفسير هذا التقارب في المتوسطات أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية وبمستوى متوسط. كما تبين النتائج أن الشركات الكويتية تتقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة وهي تتقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات، وهي تتقيد بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس

الاستثمارات. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Kraft : 2005) التي بينت أن منهجية قياس القيمة العادلة لا بد وأن تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات في السوق المالي، ومنها أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الأموال المستثمرة في الأوراق المالية والعائد من الفرصة البديلة في الاستثمار في أصول لا توجد بها مخاطرة. كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة إبراهيم، (2009) التي بينت وجود علاقة جوهرية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة وأظهر التحليل الإحصائي ترتيب للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية فكانت الخاصية الأولى متمثلة في "الوثوق" والأخيرة "القيمة التنبؤية".

أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.7529) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

4-2-4 نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بمدى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية.

(المديرون الماليون)

والجدول (4-5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنتيجة ودرجة الأهمية، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة والتي تقيس المتغير التابع.

جدول رقم (4-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المديرين الماليين على السؤال الثاني

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
16	الإفصاح عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة	3.8171	.81316	3	متوسط
17	الإفصاح عن المطلوبات المالية بمقدار التكلفة	3.6285	.84518	15	متوسط
18	الإفصاح عن الذمم المدينة	3.6641	.80990	10	متوسط
19	الإفصاح عن الذمم الدائنة	3.8021	.79750	4	متوسط
20	الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع	3.6607	.76026	12	متوسط
21	الإفصاح عن السندات المعدة للمتاجرة	3.6742	.83666	9	متوسط
22	الإفصاح عن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة	3.7673	.84366	5	متوسط
23	الإفصاح عن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	3.6131	.84578	16	متوسط
24	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم الجاهزة للبيع	3.6564	.87092	13	متوسط
25	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة	3.7591	.80757	6	مرتفع
26	الإفصاح عن الالتزامات المالية بغرض المتاجرة	3.6631	.81567	11	متوسط
27	الإفصاح عن الاسهم الممتازة والقابلة للاسترداد إجباريا	3.8524	.74460	1	متوسط
28	الإفصاح عن القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية	3.7313	.83576	7	متوسط
29	استخدام الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة	3.6419	.81595	14	متوسط
30	دراسة أثر الإحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها في البيانات المالية	3.6773	.74577	8	متوسط
31	فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة	3.8228	.80592	2	متوسط
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	3.7146	0.81245		متوسط

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4 - 5) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد بلغ (3.7146) وقد كانت أهمية هذا المتغير النسبية متوسطة، ويمكن تفسير هذا التقارب في المتوسطات أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية، وبمستوى متوسط. كما تبين النتائج أن الشركات الكويتية أن الشركات الكويتية تقوم بالإفصاح عن الأسهم الممتازة والقابلة للاسترداد إجباريا وعن الموجودات المالية بمقدار التكلفة، وكذلك تفصح عن الذمم الدائنة وعن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، وهي تحرص أيضا على فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.81245) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

3-4 نتائج اختبار الفرضيات

1-3-4 اختبار الفرضية الأولى

وتتص هذه الفرضية على: أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية غير قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-6) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4 - 6)

نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفئة
رفض العدمية	0.000	1.671	4.98	مدققو الحسابات

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4 - 6) أن قيمة t المحسوبة بلغت (4.98) بالنسبة لعينة مدققي الحسابات وقيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن الأنظمة

المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفرًا.

2-3-4 اختبار الفرضية الثانية

وتتص هذه الفرضية على: أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية غير قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-7) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4 - 7)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفئة
رفض العدمية	0.000	1.671	2.37	مدققو الحسابات

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-7) أن قيمة t المحسوبة بلغت (2.37) بالنسبة لعينة مدققي الحسابات وقيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

3-2-4 اختبار الفرضية الثالثة

وتنص هذه الفرضية على: أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية غير قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-8) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4 - 8)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفئة
رفض العدمية	0.000	1.671	3.92	المديرين الماليين

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4 - 8) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة المديرين الماليين بلغت (3.92) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة

وتتص هذه الفرضية على: أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية غير قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-9) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4 - 9)

نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الفئة
رفض العدمية	0.000	1.671	5.17	المديرين الماليين

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-9) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة المديرين الماليين بلغت (5.17) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تتص على " أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة

العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية ومدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة بما يلي:

1-5 النتائج

1- أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت. إذ بينت النتائج أن الشركات المساهمة الكويتية تقوم بقياس المطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها، وهي تقوم بتقديم الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة لتحديد قياسات استثمارات القيمة العادلة، كذلك تتقيد بقياس الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، فضلاً عن إظهارها لجميع الحسابات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة.

2- أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت. إذ بينت النتائج أن الشركات المساهمة الكويتية تقوم بالإفصاح عن القروض والحسابات المدينة والمحفظ بها لغايات غير تجارية وكذلك عن الذمم المدينة والموجودات والمطلوبات المالية بمقدار التكلفة، فضلا عن الإفصاح عن الأسهم الممتازة والقابلة للاسترداد إجباريا.

3- أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة. إذ بينت النتائج أن الشركات المساهمة الكويتية تتقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة، وبوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات، فضلا عن التقيد بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس الاستثمارات.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة الخاصة بالأدوات المالية وفقا لمعايير التقارير المحاسبية

الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة. إذ بينت النتائج أن الشركات المساهمة الكويتية تقوم بالإفصاح عن الأسهم الممتازة والقابلة للاسترداد إجبارياً، وتقوم بفحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، إضافة إلى الإفصاح عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة والإفصاح عن الذمم الدائنة.

2-5 التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: التأكيد على أهمية استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بجعل الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة فيها متوافقة مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية، وخاصة المتعلقة بما يلي:

- أ- قياس الموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها.
- ب- قياس الأصول بمقدار القيمة العادلة.
- ج- قياس الأصول المالية التي ليس لها سعر مدرج بسوق نشط.
- د- التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة.
- هـ- وضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات.
- و- تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار.
- ز- تحديد خبرة الأشخاص الذين يقومون بقياسات استثمارات القيمة العادلة.
- ح- محاسبة الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة.

ثانياً: التأكيد على أهمية استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بجعل الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة فيها متوافقة مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية، وخاصة المتعلقة بما يلي:

- أ- الإفصاح عن الموجودات المالية المتوفرة للبيع.
- ب- الإفصاح عن السندات المعدة للمتاجرة.
- ج- الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم الجاهزة للبيع.
- د- الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع.
- هـ- الإفصاح عن الذمم الدائنة.
- و- استخدام الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.
- ز- دراسة أثر الأحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها في البيانات المالية.
- ح- فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

ثالثاً: إدراك أهمية القيمة العادلة لما لها من انعكاسات جيدة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ولكن إن توفرت عدة أمور، ومن أهمها:

- أ- توفر إمكانيات لقياس وعرض القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.
- ب- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

ج- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

رابعاً: قيام الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتصميم دورات تدريبية لطرق قياس القيمة العادلة تتفق ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق للقيمة العادلة لجميع مدققي الحسابات الداخليين العاملين في هذه الشركات.

خامساً: استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتحديد إجراءات القياس للقيمة العادلة للأصول مع توخي الدقة والحياد عند قياس القيمة العادلة، لما لذلك من آثار مباشرة على دقة قياس صافي الربح المحاسبي وما يتأثر به توزيعات الأرباح على المساهمين ونتيجة النشاط.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، (2009). دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، منشورات وزارة التعليم العالي المصرية، أكاديمية الشروق، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات.
- اسكندر، مصيص، (2009)، التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد الثاني والخمسون، ص ص 12-28.
- البحيصي، عصام محمد، والشريف حرية شعبان، (2011). مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المجلد 25، العدد الثاني، القاهرة.
- البدوي، محمد، (2000)، المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.
- البكري، سونيا محمد، (2008)، نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر.
- بلغيث، مداني، (2008) فعالية نظام المعلومات المحاسبية في التسيير واتخاذ القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- جعفر، عبد الإله نعمة، (2006)، محاسبة المنشآت المالية: البنوك وشركات التأمين، دار حنين، عمان: الأردن.
- جمعة، أحمد، وعريبيد، وعصام، (2004)، نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، جامعة الزيتونة، عمان: الأردن.
- حسين، احمد حسين علي، (2002)، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية: مصر.
- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر، (2004). توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص 67-92.
- الدهراوي، كمال الدين، ومحمد، سمير كامل، (2000)، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.
- دهمش، نعيم، (2005)، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، معهد الدراسات المصرفية، عمان: الأردن.
- الراوي، حكمت أحمد، (2008)، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة: نظري مع حالات تطبيقية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر.
- السعدني، مصطفى حسن بسيوني، (2007). " مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات"، بحث مقدم إلى: المؤتمر الدولي مهنة المحاسبة والمراجعة

والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية

المتحدة، وذلك في الفترة من 4 إلى 5 ديسمبر 2007.

- سليمان، علي، وإسبر، عزيز، (2008)، برمجة نظام المحاسبة العامة، دار شعاع، حلب، سوريا.

- سوق الكويت للأوراق المالية، قسم العلاقات العامة النشرة السنوية، 2010

- الشرع، مجيد جاسم، (2003)، المحاسبة في المنظمات المالية (المصارف وشركات التأمين المحلية)، جامعة فيلادلفيا، عمان: الأردن.

- الشريف، عليان، (2000). مبادئ المحاسبة المالية، ط 2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- الشيرازي، عباس مهدي، (2000) نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل: الكويت.

- عبدالحى، مرعي، (2003)، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية: مصر.

- عبدالغني، دادن، (2002)، الاتجاه الحديث للمنافسة وفق أسلوب تخفيض التكاليف، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: الجزائر.

- عبدالله، خالد أمين، (2010)، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- العجمي، منصور، (2011). قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.
- العدلوني، محمد أكرم، (2002)، العمل المؤسسي، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- العريبي، عصام، (2011)، دراسات معاصرة في البنوك التجارية والبورصات، دار الرضا، دمشق: سوريا.
- غزالة، طلال (2010). معجم ابوغزالة للمحاسبة والأعمال، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- الفداغ، فداغ، (2002)، المحاسبة المتوسطة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- قاسم، عبد الرزاق محمد، (2008) نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- القشي، ظاهر شاهر، (2006). أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية في ظل تكنولوجيا المعلومات والقيمة العادلة، مجلة المدقق، العدد 67-68 أيلول 2006، الأردن.

- القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (2009)، بعنوان: أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 72.
- القطناني، خالد محمود، (2007). أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2. جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- قيطيم، حسّان، وأسعد، باسل وجنود، عامر علي، (2006)، النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، (28)، العدد (4)، 2006.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2010)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، والقشي، ظاهر، (2009)، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الثالث "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29-4.
- المطيري، نواف، (2011). أثر محاسبة المسؤولية على ربحية شركات النفط الكويتية: (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: عمان، الأردن.

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، (2011)، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، عمان، الأردن.
- المليجي، هشام حسن عواد، (2009). إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر، قسم المحاسبة، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان.
- الناغي، محمود السيد، (2002)، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة المصرية: مصر.
- النقيب، كمال، (2009)، تطور الفكر المحاسبي، مطبعة الزرقاء، الزرقاء: الأردن.
- هندريكسون، الدون، (2009)، نظرية المحاسبة، ترجمة كمال أبو زيد، جامعة الإسكندرية، مصر.
- يحيى، زياد هاشم، ورشيد، ناظم حسن، (2005). المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، بحث مقدم إلى جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، نيسان 2005.
- يحيى، زياد هاشم، والحبيطي، قاسم محسن، (2003) نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، كلية الحداثة الجامعة، الموصل، العراق.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- IASB, IASCF, (2006), International Financial Reporting Standard 7, Financial Instruments: Disclosure, IFRSs 2006, **International Accounting Standard Committee Foundation**, London, <http://www.iasb.org>, United Kingdom.
- Burtuon, Richard N (2000), Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors. **Journal of Information Systems**, Vol. 21, N. 3. p: 4-16.
- Dalci, I & Tanis, V (2009). Benefits of Computerized Accounting Information Systems on the JIT Production Systems, **Review of Social, Economic & Business Studies**, Vol.2, 45-64.
- Edwards, ;Kusel, and Oxner. Internal Auditing in the Banking Industry, **Bank Accounting & Finance**, (Euromoney Publications PLC), Fall 2001. vol 15 Issue 1. PP4-63.
- Guy, D, M. (2010), Auditing Harcourt Brace & Company , New Yourk, p208.
- IASB, IASCF, (2006), **International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Presentation, IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation**, London, Online Available: <http://www.iasb.org>, United Kingdom.
- IASB, IASCF, (2005), International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Disclosure and Presentation, IFRSs 2004,

International Accounting Standard Committee Foundation, London,
Online Available: <http://www.iasb.org>, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2006), International Accounting Standard 32,
Financial Instruments: Presentation, IFRSs 2006, International
Accounting Standard Committee Foundation, London, Online
Available: <http://www.iasb.org>, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2006), International Accounting Standard 39,
Financial Instruments: Recognition and Measurement, IFRSs 2006,
International Accounting Standard Committee Foundation, London,
Online Available: <http://www.iasb.org>, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2006), International Financial Reporting Standard 7,
Financial Instruments: Disclosure, IFRSs 2006, International
Accounting Standard Committee Foundation, London, Online
Available: <http://www.iasb.org>, United Kingdom.

- IFAC, (1/2006), Handbook of International Auditing, Assurance and
Ethics Pronouncements, 2006 Edition, International Federation of
Accountants.

- IFAC, (1/2006), Handbook of International Auditing, Assurance and
Ethics Pronouncements, 2006 Edition, International Standard on
Auditing 545: Auditing Fair Value Measurements and Disclosures,
International Federation of Accountants: 591-609.

- Kieso, Donald E., and Wygant, J. J (2001) “**Accounting
Principles**”, 8th Ed., John Wiley & Sons, NY.

- Kraft, P. "Fair value methodologies" **Journal of Investment
Compliance**, 2005 Vol: 6, Iss. 1

- Malhotra, N. (2003), **Marketing research**, New Jersey: Prentice
Hall.

- Ringelman Christopher, (2009), **The Effect of Event-based Accounting System Usage on the Organizational Design of Accounting Control Systems**, Cleveland State University DBA, USA.
- Whittington, R. (2008), New Audit Documentation Requirement; SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation, Adding Specific Requirement in Several Areas, **Journal of Accountancy** . Vol .(65), pp. 72- 92.
- Williams. and Sawyer. S. C. (2008), **Using Information Technology: A Practical Introduction to Computers & Communications**, Complete Version by Brian K. Paperback, Subsequent Edition. New Jersey: Prentice Hall.

الملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط
كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث

ثامر عبدالله ناصر رشدي

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- المؤهل العلمي	<input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> دبلوم عالي <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دكتوراه
2- سنوات الخبرة	<input type="checkbox"/> 5 سنوات فأقل <input type="checkbox"/> 6-10 سنوات <input type="checkbox"/> 11-15 سنة <input type="checkbox"/> 16-20 سنة <input type="checkbox"/> 21 سنة فأكثر
3- العمر	<input type="checkbox"/> أقل من 25 سنة <input type="checkbox"/> 26 سنة - 35 سنة <input type="checkbox"/> 36 سنة - 45 سنة <input type="checkbox"/> أكثر من 46 سنة
4- التأهيل المهني	<input type="checkbox"/> CMA <input type="checkbox"/> CISA <input type="checkbox"/> CFA <input type="checkbox"/> لا يوجد شهادة <input type="checkbox"/> CIA <input type="checkbox"/> CPA

السؤال الأول: الرجاء بيان الرأي حول العبارات التالية المتعلقة بمدى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية؟

ت	التوافق مع قواعد القياس	موافق	مؤيد	مؤيد	مؤيد
1	قياس الموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها				
2	قياس المطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها				
3	قياس الأصول بمقدار القيمة العادلة				
4	قياس الالتزام بمقدار القيمة العادلة				
5	قياس الأصول المالية التي ليس لها سعر مدرج في سوق نشط				
6	التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة				
7	التقيد بمحاسبة الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة				
8	التقيد بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس الاستثمارات				
9	التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات				
10	التقيد بقياس الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق				
11	تحديد قياس القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام نموذج مناسب				
12	تقديم الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة لتحديد قياسات استثمارات القيمة العادلة				
13	إظهار جميع أنواع الحسابات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة				
14	تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء من استخدام قياس القيمة العادلة				
15	تحديد خبرة الأشخاص الذين يقومون بقياسات استثمارات القيمة العادلة				

السؤال الثاني: الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى قدرة الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة على التوافق مع قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية؟

ت	التوافق مع قواعد الإفصاح	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
16	الإفصاح عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة					
17	الإفصاح عن المطلوبات المالية بمقدار التكلفة					
18	الإفصاح عن الذمم المدينة					
19	الإفصاح عن الذمم الدائنة					
20	الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع					
21	الإفصاح عن السندات المعدة للمتاجرة					
22	الإفصاح عن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة					
23	الإفصاح عن الموجودات المالية المتوفرة للبيع					
24	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم الجاهزة للبيع					
25	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة					
26	الإفصاح عن الالتزامات المالية بغرض المتاجرة					
27	الإفصاح عن الأسهم الممتازة والقابلة للاسترداد إجبارياً					
28	الإفصاح عن القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية					
29	استخدام الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة					
30	دراسة أثر الإحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها في البيانات المالية					
31	فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة					

انتهت الاستبانة

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور يوسف سعادة	جامعة العلوم التطبيقية
2	الأستاذ الدكتور يسري أمين	جامعة عمان العربية
3	الدكتور احمد عادل	جامعة الزيتونة
4	الدكتور فارس القاضي	جامعة الزرقاء

الملحق رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

AGE 1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
4.3	4.3	9.0	8	1.00	Valid
26.1	21.8	25.8	23	2.00	
82.1	56.1	31.5	28	3.00	
100.0	8.6	33.7	30	4.00	
	100.0	100.0	89	Total	

AGE 2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.5	4.3	22.7	15	1.00	Valid
43.6	21.8	43.9	29	2.00	
78.9	56.1	30.3	20	3.00	
100.0	8.6	3.0	2	4.00	
	100.0	100.0	66	Total	

EDUCATIO 1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
4.3	71.9	71.9	64	1.00	Valid
26.1	85.4	13.5	12	2.00	
82.1	95.4	7.9	7	3.00	
100.0	12.9	6.7	6	4.00	
	100.0	100.0	89	Total	

EDUCATIO 2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
4.3	56.1	56.1	37	1.00	Valid
26.1	86.1	40.9	27	2.00	
82.1	35.4	3.0	2	3.00	
100.0	12.9	-	-	4.00	
	100.0	100.0	66	Total	

EXP 1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
43.2	4.3	5.6	5	1.00	Valid
75.4	7.9	22.5	20	2.00	
79.6	7.1	20.2	18	3.00	
86.8	32.1	11.2	10	4.00	
100.0	43.2	40.4	36	5.00	
	100.0	100.0	89	Total	

EXP 1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
43.2	36.2	36.4	24	1.00	Valid
75.4	32.1	24.2	16	2.00	
79.6	4.3	27.3	18	3.00	
86.8	7.1	9.1	6	4.00	
100.0	7.9	3.0	2	5.00	
	100.0	100.0	66	Total	

JOB 1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.5	8.2	2.2	2	1.00	Valid
26.8	12.5	77.5	69	2.00	
76.4	14.3	-	-	3.00	
91.8	15.4	-	-	4.00	
100.0	49.6	20.2	18	5.00	
	100.0	100.0	89	Total	

JOB 2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
12.5	50.5	50.0	33	1.00	Valid
26.8	64.3	6.1	4	2.00	
76.4	69.6	16.7	11	3.00	
91.8	75.4	3.0	2	4.00	
100.0	88.2	24.2	16	5.00	
	100.0	100.0	66	Total	

Descriptive Statistics 1

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.77700	3.6041	5.00	1.00	89	Q1
.78016	3.8038	4.00	2.00	89	Q2
.80084	3.7135	5.00	2.00	89	Q3
.62193	3.7740	5.00	2.00	89	Q4
.43365	3.5719	5.00	2.00	89	Q5
.78706	3.6975	4.00	1.00	89	Q6
.79596	3.5850	5.00	1.00	89	Q7
.71151	3.7251	5.00	2.00	89	Q8
.78606	3.5769	4.00	2.00	89	Q9
.50765	3.7992	4.00	2.00	89	Q10
.62417	3.7347	5.00	1.00	89	Q11
.67639	3.7995	5.00	2.00	89	Q12
.77157	3.7894	5.00	1.00	89	Q13
.76696	3.7176	5.00	2.00	89	Q14
.74974	3.7249	5.00	1.00	89	Q15
.79865	3.8290	4.00	1.00	89	Q16
.93119	3.7640	5.00	2.00	89	Q17
.90297	3.8528	4.00	2.00	89	Q18
.93892	3.6323	5.00	1.00	89	Q19
.94038	3.5738	4.00	1.00	89	Q20
.86832	3.5742	4.00	1.00	89	Q21
.89109	3.6618	5.00	2.00	89	Q22
.93475	3.4697	5.00	2.00	89	Q23
.93193	3.6114	4.00	2.00	89	Q24
.93255	3.6779	5.00	1.00	89	Q25
.98501	3.6404	5.00	1.00	89	Q26
.72769	3.7190	5.00	1.00	89	Q27
.85731	3.8630	4.00	1.00	89	Q28
.85319	3.6228	5.00	1.00	89	Q29
.93193	3.6512	4.00	1.00	89	Q30
.93255	3.6572	5.00	1.00	89	Q31
				89	Valid N (listwise)

Descriptive Statistics 2

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.71666	3.6616	5.00	1.00	66	Q1
.82064	3.5622	4.00	2.00	66	Q2
.79464	3.7681	5.00	2.00	66	Q3
.70711	3.7178	5.00	2.00	66	Q4
.78277	3.6863	5.00	2.00	66	Q5
.79522	3.8933	4.00	1.00	66	Q6
.69430	3.6323	5.00	1.00	66	Q7
.82072	3.8353	5.00	2.00	66	Q8
.74974	3.8427	4.00	2.00	66	Q9
.71009	3.7061	4.00	2.00	66	Q10
.82072	3.7856	5.00	1.00	66	Q11
.75978	3.6821	5.00	2.00	66	Q12
.63984	3.7444	5.00	1.00	66	Q13
.70278	3.7131	5.00	2.00	66	Q14
.77974	3.7957	5.00	1.00	66	Q15
.81316	3.8171	4.00	1.00	66	Q16
.84518	3.6285	5.00	2.00	66	Q17
.80990	3.6641	4.00	2.00	66	Q18
.79750	3.8021	5.00	1.00	66	Q19
.76026	3.6607	4.00	1.00	66	Q20
.83666	3.6742	4.00	1.00	66	Q21
.84366	3.7673	5.00	2.00	66	Q22
.84578	3.6131	5.00	2.00	66	Q23
.87092	3.6564	4.00	2.00	66	Q24
.80757	3.7591	5.00	1.00	66	Q25
.81567	3.6631	5.00	1.00	66	Q26
.74460	3.8524	5.00	1.00	66	Q27
.83576	3.7313	4.00	1.00	66	Q28
.81595	3.6419	5.00	1.00	66	Q29
.74577	3.6773	4.00	1.00	66	Q30
.80592	3.8228	5.00	1.00	66	Q31
				66	Valid N (listwise)

One-Sample Test 1

Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
3.1798	3.0661	3.1230	.000	88	4.98	TOTALQ
2.7144	2.5920	2.6532	.000	88	3.92	TOTALP

One-Sample Test 2

Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
3.2185	3.0774	3.1480	.000	88	2.37	TOTALG
2.7144	2.5920	2.6532	.000	88	5.17	TOTALP

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis

—

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 89.0

N of Items = 31

Alpha = .9017

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 280.0

N of Items = 7

Alpha = .9453